وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

القانون العضوي للجزائر 20 سبتمبر 1947م وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

❖ حنان بن عمران

❖ سهيلة روابحية

إشراف الأستاذ الدكتور:

السبتي بن شعبان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
قدادرة الشايب	أستاذاً محاضر–أ–	رئيساً	جامعة 8 ماي 1945–قالمة–
السبتي بن شعبان	أستاذاً محاضر–أ–	مشرفاً ومقرراً	جامعة 8 ماي 1945–قالمة–
قرين عبد الكريم	أستاذاً محاضر–أ–	مناقشاً	جامعة 8 ماي 1945–قالمة–

السنة الجامعية: 2021– 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله

أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف "السبتي بن شعبان" الذي ساعدنا في إعداد هذه المذكرة، من خلال إرشاداته وتوجيهاته وانتقداته التي لم تزدنا إلى اصراراً وعزيمة على تحقيق النجاح.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة "8 ماي 1945" قالمة

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أوبعيد وأخص بالذكر عمال متحف المجاهد لولاية قالمة

الإهداء

قبل كل شيء أحمد الله تعالى وأشكره الذي وفقني وأعانني على إنهاء هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان:" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً" إلى من علمني العطاء بدون إنتظار

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى الذي لم يبخل عليا بشيء أقدم لك كل الاحترام

"أبي العزيز"

إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب:

"أمي الحبيبة"

إلى أغلى ما أملك في الوجود أختي الوحيدة والعزيزة "أميرة" التي رافقتني بدعمها المتواصل

إلى كل من قاسموني مشواري الدراسي وشاركوني في إنجاز هذا العمل:

"حنان"، "رندة"

إلى أستاذي المشرف الذي لم يبخل علينا برأي معلومة وكان سند كبير لنا

"السبتي بن شعبان"

إلى جميع الأهل والأقارب وإلى كل صديقاتي ورفيقاتي ورفيقات دربي وكل من تجمعني بهم محبة ومودة

سهيلة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا في إنجاز هذا العمل والذي أهديه إلى كل من قال فيهما الرحمان: "وَقَضَى رَبُّكَ أَلَاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً" صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي إلى الإنسان الذي كان سنداً لي في هذه الحياة ولم يبخل علينا بأي شيء وسعى لأجل راحتي ونجاحي إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى أعظم وأعزّ رجل في الوجود "والدي العزيز" أطال الله في عمره

إلى من وهبتني الحياة والأمل إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى من سهرت الليالي لتداوي جراحي إلى من شاركتني أفراحي وأحزاني إلى أجمل وأروع إمرأة في الوجود "أمي الغالية" أطال الله في عمرها

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت سقف واحد وكانوا سنداً لي في هذه الحياة "إخوتي وأخواتي"

إلى أحبائي الصغار أبناء إخوتي وعلى رأسهم "مريم" و"نيار" أرجو من الله عز وجل أن يرزقهم الشفاء.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معنا نحو النجاح في إنجاز هذا العمل: صديقتي "سهيلة"

إلى أستاذي المشرف الذي كان سند وعون ومرشد لنا في إنجاز هذا العمل:

"السبتي بن شعبان"

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة سائلة من الله أن يجزي الجميع خير الجزاء

حنـــــان

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاسم	المختصر بالعربية	المختصر بالفرنسية
حركة انتصار الحريات الديمقراطية	ح.إ.ح.د	M.T.L.D
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	ج.ع.م.ج	A.O.M.A
حزب الشعب الجزائري	ح.ش.ج	P.P.A
الحزب الشيوعي الجزائري	ح.ش.ج	P.C.A
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	إ.د.ب.ج	U.D.M.A

المقدمـــــة

مقـدمة:

إنتهجت السياسية الفرنسية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية منحى آخر تمثل في الإغراء واللين مع الجزائريين، من أجل دمج الجزائر بفرنسا، فعملت على سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تميزت بالطابع الإصلاحي، وخاصة بعد مجازر 8 ماي 1945، ماسمي لإصلاحات 20 سبتمبر 1947، التي جاءت بها فرنسا لإمتصاص غضب الشعب الجزائري ومواجهة التطور الذي طرأ على الحركة الوطنية ومن بينها القانون العضوي للجزائر وهو موضوع دراستنا والذي مهدت له مجموعة من الظروف التي أجبرت فرنسا على وضعه بعد السخط والغضب الذي عرفته تلك الفترة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أن هذا العنوان يمكننا من الإطلاع على الجانب الإصلاحي الإغرائي للسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر متمثلة في قانون سبتمبر 1947 وتأثيره على الحركة الوطنية وما مدى تطبيق هذا القانون على أرض الواقع.

أسباب إختيار الموضوع:

أما الأسباب التي أدت لإختيارنا لهذا الموضوع تتلخص فيما يلي:

- رغبتنا في التعرف أكثر على القانون العضوي للجزائر وكذلك للبحث عن تفسير كيف للدولة المحتلة أن تضع دستوراً خاص للجزائر،
- إهتمامنا بالجزء الثاني من الموضوع وهو تأثير القانون على الحركة الوطنية.
- البحث عن الأهداف الضمنية أو الخفية لقانون 20 سبتمبر 1947.

حدود البحث:

لقد حصرنا دراستنا ما بين سنة 1945 التاريخ الذي يعتبر منعرج حاسم في تاريخ الجزائر من خلال أحداث 8 ماي 1945 إلى غاية سمة 1952 فشل الجبهة الجزائرية لدفاع عن الحرية وإحترامها.

أما الإطار المكاني فقد شغل الموضوع كل من فرنسا والجزائر ذلك إن المشاورات والتخطيط كان ضمن البرلمان الفرنسي في باريس أما تطبيقه وردود الأفعال كان على أرض الجزائر.

الإشكالية:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هي الأهداف الخفية من وراء سن هذا القانون؟
- وما هي أسباب إصداره؟ وما هو محتواه؟ وما هو التأثير الذي أحدثه على الحركة الوطنية الجزائرية؟ وهل حقق مطالب الشعب الجزائري أم لا؟

المناهج المتبعة:

إن طبيعة دراستنا تلزم إستخدام المنهج التاريخي وذلك من عرض تسلسل الأحداث التاريخية والوقائع وهذا ما عملنا به في الدراسة ككل واعتمدنا كذك على المنهج التحليلي والذي إعتمدنا عليه في الفصل الأول من خلال تحليل نتائج مجازر 8 ماي 1945 وكذلك في الفصل الثاني، في تحليل محتوى الدستور الخاص، أما المنهج الوصفي فإتبعنا في استحضار مختلف الأحداث من عمليات قمع إثر المظاهرات أو عمليات التزوير وفقاً لتدرج الكرونولوجي.

خطة البحث:

وللإمام بموضوع دراستنا قمنا بتقسيم خطة بحثنا إلى ثلاثة (03) فصول:

تناولنا في الفصل الأول الذي عنوانه، أحداث 8 ماي 1945 وتداعياتها التي إندرجت تحته ثلاث عناوين فرعية فالأول كان عن الأسباب التي أدت إلى هذه الحوادث أما الثاني وقد تناولنا فيه الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية بعد هذه الحوادث أما ثالثاً فكان في الأوضاع السياسية بعد الأحداث.

أما الفصل الثاني: الجزائر في ظل القانون العضوي 20 سبتمبر 1947

حيث إحتوى على أربع عناوين بدئ بالتعريف به وثانياً ذكر الأسباب التي أدت بفرنسا لوضع هذا القانون. أما ثالثاً فتناولنا البنود أو محتوى القانون، رابعاً قمنا بتحليل ما تضمنه من بنود وما نتج عنه من سلبيات وإيجابيات.

وأخيراً فقد تناولنا تأثير القانون العضوي على الحركة الوطنية وخاصة أحزاب: حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري في العناوين الثلاث الأولى أما رابعاً فقد كان بعنوان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

عرض المصادر والمراجع:

إعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصاددر والمراجع وذلك للإلمام بمختلف جوانب الموضوع وأهمها:

كتاب بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954 الذي ساعدنا في التعرف على خلفيات أحداث 8 ماي 1945 بالإضافة إلى النتائج المترتبة عنها.

كتاب محفوظ قداش تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939- 1951 الجزء الثاني استفدنا منه في التعريف على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للجزائر بعد أحداث 8 ماي،

أما كتاب عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى 1962 فقد إعتمدنا عليه في التعرف على الوضع السياسي للجزائر بعد 8 ماي 1945.

أما كتاب سعد طاعه، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية للجزائر كان من بين أهم الكتب التي اعتمدنا عليها لأنه مكننا من التعرف على أسباب إصدار قانون 20 سبتمبر 1947 بالإضافة إلى تحليل محتواه.

وكذلك كتاب الكفاح القومي والسياسي الجزء الثالث، وكتاب يحي بوعزيز الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية وكتاب عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر التي ساعدتنا في كتابة بنوده وتحليلها، كما اعتمدنا على بعض الرسائل الجامعية مثل:

حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائر فيما بين 1948- 1956 تناولت عمليات التزوير لسنوات 1948- 1952، بالإضافة إلى بعض المقالات التي تناولناعناصر من موضوع بحثنا منها:

محمد بوشنافي، تحت عنوان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها إعتمدنا عليه في تأسيس الجبهة ونشاطها.

أهم الصعوبات:

لم تخل دراستنا من بعض الصعوبات التي زادتنا إصراراً واجتهاداً لإتمام هذا العمل وتمثلت في:

- ضيق الوقت وعدم إطلاعنا على المراجع ذات الصلة.
- قلة الدراسات السابقة للجزء الثاني من عنوان البحث.
- تطرق المراجع والمصادر إلى هذا القانون كجزئية وليس كموضوع بذاته.
- بالإضافة إلى صعوبة معالجة المادة العلمية وصياغتها وفق أسلوب علمي.

الفصل الأول

أحداث 8ماي 1945 وتداعياتها

المبحث الأول: أسباب أحداث 8 ماي 1945م

المبحث الثاني: الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية بعد الأحداث

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية بعد الأحداث

المبحث الأول: أسباب أحداث الثامن ماي 1945م

كان إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإعلان النصر على النازية حدث مهماً دفع العالم للاحتفال بهذا الانتصار، بما في ذلك الجزائر التي دعمت فرنسا في معركتها على أمل الوفاء بوعودها، فشكل تاريخ **8 ماي 1845** نقطة تحول حاسمة للجزائر، وذلك لدى الفرنسيين بسبب ما ترتب عنه من أحداث إستنكرها الجزائريون والعالم، ومن أسبابها ما يأتي:

الأسباب السياسية:

- محاولة القضاء على حركة أحباب البيان والحرية التي شملت مختلف التيارات السياسية، ذلك راجع إلى مطالبها التي شكلت خطراً وتهديداً، على فرنسا والمستوطنين خاصة[1].
- إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وخروج الجزائريين محتفلين بيوم النصر[2] معبرين عن استعدادهم لجني ثمار الحرب التي شاركو فيها.
- رفض المستوطنين إصلاحات 7 مارس 1944[3].
- تأسيس جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 وتأثيرها على الشعب الجزائري مما دفعه للمطالبة بالحرية والاستقلال، عقد مؤتمر سان فرانسيسكو الذي دعا إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- احتلال الألمان للأراضي الفرنسية سنة 1940 بعد إلحاق الهزيمة بها.
- تنامي الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري الذي طوى أفكاره المتعلقة بالمساواة والإدماج وطالب بالتحرر والاستقلال والتخلص من المستعمر[4] .

---

[1]– محمد الميلي، عبد الله شريط، الجزائر في مرآة التاريخ، دط، البعث، قسنطينة، 1965، ص225.

[2]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دط، النهضة المصرية، القاهرة، ص187.

[3]– محمد الميلي، عبد الله شريط، المرجع السابق، ص225.

[4]– بشير سعدوني، مجازر 8ماي 1945، الخلفيات والانعكاسات، الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد02، 2013، ص ص 194، 195.

- إصدار بيان الشعب الجزائري في 12 فيفري 1943 الذي إحتوى على عدة مطالب، مشاركة الجزائريين في تسيير شؤون البلاد بالإضافة إلى وضع دستور جزائري يضمن الحرية والمساواة[1].

الأسباب الاقتصادية:

يرى بعض المؤرخين أن لهذه الأحداث أسباب إقتصادية، فقد شهدت الجزائر سنة من الجفاف، أسعار مرتفعة، ونقص في البضائع وخاصة الملابس والآلات وقد خسرت في منطقة الجنوب ثلاثة أرباع المحصول سنة 1945 بسبب الجفاف[2]، ويرى آخرون أنها كانت ثورة طعام وذلك راجع إلى نقص وسائل التغذية ونقص الطعام وانتشار المجاعة وأن فرنسا سترسل المواد الغذائية الأساسية إلى الجزائر، ولكن تبقى هذه الأسباب الاقتصادية دعاية فقط من الفرنسيين وظروف إتخذها الجزائريون للمطالبة بحقوقهم لأن المتظاهرين لم يسلبو المعمرين غذائهم ولم يقتربو من مراكز الأغذية أثناء مظاهراتهم[3].

الأسباب الدينية:

وهناك من يرجع أحداث **8 ماي 1945** إلى أسباب دينية، بسبب الحقد الذي كان يكنه الجزائريين للفرنسيين المسيحيين[4] وهذا راجع إلى إضطهاد رجال الدين من طرف المستعمر،

---

[1]– بشيرسعدوني، المرجع السابق، ص198.

[2]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، الغرب الإسلامي، الجزائر، 1996، ص ص 107–110.

[3]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ط4، ص ص 241. 242.

[4]– أبو القاسم سعد الله، ، ج3، ط4، المرجع السابق ،ص243.

وكذلك الدين الإسلامي، إلى أن هذه الأقوال لا صحة لها فالمتظاهرين وخلال عمليات القمع والتخريب التي حدثت لم يتعرضو للكنائس ولا لرجالها[1].

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد الأحداث

1. الأوضاع الاجتماعية:

بعد خروج الجزائريين في مظاهرات مطالبين بالاستقلال قامت، السلطات الفرنسية بقمعها فنتج عن ذلك:

إقتحام الجنود الفرنسيين المنازل بالقوة، فيقتلون الحوامل ،يذبحون الأطفال، النساء، والشيوخ، ويغتصبون البنات بالإضافة إلى الإبادة الجماعية للسكان، وحرق الشباب في الأفران[2]، وكذلك عمليات الاعتقال فأوقفت 5560 جزائري وأصدرت في حقّهم أقصى أنواع العقوبات **(3199 شخص، 99حكم بالإعدام، 64 حكم بالأشغال الاشاقة لبقية الحياة، 329 حكم بالأشغال الشاقة لفترة معينة و250 تبرئة و577 سجنو ولم يصدر في حقهم أي حكم)**[3]. الكثير منهم لم يغادر السجن إلى بعد الاستقلال.

إختلفت التقارير عن عدد القتلى والجرحى جراء هذه العمليات العسكرية الوحشية فنجد تقرير وزير الداخلية الفرنسي "**تيكسة Tixier**" تضمن: **أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث 50 ألف جزائري، فقتل 88 فرنسي وجرح 150 آخرون**، أما عن الطرف الثاني

[1]– السبتي بن شعبان، الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919– 1945، مذكرة ماجيستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر جامعة منتوري ، قسنطينة، 2009– 2010، ص68.

[2]– بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، د.ط، النفوس، بيروت، دس، ص 154– 155.

[3]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830– 1954، تر: محمد المعراجي، دط ، منشورات ANEP، د.ب.ن، 2008، المرجع السابق، ص346.

فكانت الخسائر ما بين 1200 إلى 1500 قتيل ولم يذكر الجرحى[1] كذلك صرح الجنرال دوفال Duval عن مقتل 500 إلى 600 أهلي على يد الجيش الفرنسي،. أمّا الحكومة فحددت 1500 قتيل من الجزائريين[2].

صرح كذلك العساكر الفرنسيين عن 6000 و8000 قتيل وهذا ما أكده شارل أندري جوليان في صحيفة الشعب ليوم 28 جوان 1945، أما الجزائريون فكانت تصريحاتهم عن 45000 شهيد[3] حسب منشور لحزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية[4] وبقية المناضلين، وتحدثوا كذلك عن 100 ألف شهيد ، وحسب التقديرات تتراوح بين 50 ألف و70 ألف قتيل[5].

إن هذه الاحصائيات المقدمة من الطرفين الفرنسي والجزائري حول خسائر أحداث الثامن ماي 1945 من وجهة نظري هي مجرد أرقام ،قامت فرنسا بوضعها لتخفيف من ردة فعل الجزائريين، والعالم كحد سواء، فلا يعقل أن تجند كل ما لديها من أجل القيام بعمليات قمع وحشية ، لتكون الخسائر 1200 أو أقل من ذلك أما من ناحية الجزائريين، فنجد بأنها إحصائيات قريبة من الصحة، نظرا للعدد الكبير، الذي شارك في هذه المظاهرات ، والدليل على أن فرنسا عملت على إعطاء إحصائيات ضئيلة للخسائر، هو تشكيل لجنة للتحقيق في هذه المجزرة ترأسها الجنرال توبيير Tuber ،لكن تم توقيف نشاطها بعد 48 ساعة من

---

[1]– أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956– 1962، د.ط، هومة، الجزائر، 2009، ص23.

[2]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص354.

[3]– محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، دط، موفم للنشر ، د.ب.ن، 1994، ص13.

[4]– إيف بونو، مجازر استعمارية الجمهورية الرابعة 1944– 1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية تر: العيد دوان، دط، د.د.ن، باريس، د س ن، ص59.

[5]– زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص23.

تأسيسها، بطلب من الجنرال دوفال Duval ،بعد أن إنكشف تآمر المستوطنين الأوروبيين مع السلطات الإدارية في عمليات القمع والتقتيل والإعدام[1].

كانت مدن سطيف، قالمة، خراطة المتأثر الكبير بهذه الأحداث، أما في مدينة سطيف، فقد تزامنت الأحداث مع السوق الأسبوعية حيث تواجد من 5 إلى 15 ألف من الفلاحين، والتجار القادمين من مختلف المناطق الأخرى، بعد التصريح بقيام المظاهرات أعطى لسترادكاربونال الأمر بإطلاق النار، إذ رفع العلم الجزائري ،بالفعل هذا ما حدث ثم إطلاق النار على المتظاهرين فتحولت إلى معركة بين الطرفين[2]، أطلقت الشرطة على المتظاهرين النار ، وقام اليهود القاطنين في المدينة في حي سيلاق Silleque، بإطلاق الرصاص من شرف منازلهم على الجزائريين[3]، ليسقط منهم عشرات الآلاف من القتلى، من بينهم النساء، والأطفال وقامت بتعذيب شباب الحركة الوطنية وإعدامهم، قام الجوالة الفرنسي ديفاي تراون Duguay Trouin، بضرب القرى ،الدواوير ،بالقنابل خاصة تاقيطونت المختلطة وواد مرسى[4] ليتسبب القصف في تدمير القرى وحصد خسائر بشرية كبيرة.

أما في مدينة خراطة، فقد دعمت القوات البحرية القوات البرية في عمليات القمع العسكري، فقصفت السواحل والجبال، بالإضافة إلى الدعم المقدم من طرف السلاح الجوي ليسقط 550 قتيل مسلم في المنطقة[5]، فقد قدمت المصفحات من سطيف إلى خراطة، فأطلقت

---

[1]– يحي بوعزيز،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830_1954 ،د.ط ،المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2007، ، ص115.

[2]– عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936– 1945، ج2، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب ENAL، الجزائر د.س.ن، ص321.

[3]– عمار رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، دط، المطبوعات الجامعية الجزائر، د س ن، ص ص 71– 73.

[4]– عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون،ج 2، المرجع السابق، ص322.

[5]– إيف بونو، المرجع السابق، ص60.

النار بالرشاشات الثقيلة، قامت المدفعية بقنبلت دوار بني مراي ،وأحرقت مدينة تكيكونيا التي إحتوت على 20 عائلة ،بالإضافة إلى قتل الشيوخ ،الشباب، وأحرق البعض الآخر بالبنزين أمام مرأى الجميع تواصلت هذه العمليات الوحشية لمدة 10 أيام[1].

في قالمة نجد منطقة ،Heliopolis تم حرق الجزائريين في قمائن الجير[2]، قامت المليشيات بإطلاق النار على السكان ،ولم تسجل أسماء الضحايا في قوائم الموتى، كذلك في السجون فقد كانت تزج بهم دون وضع قائمة للمساجين الداخلين والخارجين خاصة الأموات منهم، أما المدنيون الفرنسيون في مناطق الأرياف فقد قتلو دون قيود ولم يسجلو موتاهم[3]، بالإضافة إلى عمليات الإعدام التي كانت تصل 60 إعدام يومي مع رمي الجثث على الطرقات وفي الحقول، السهول، والوديان في قرية بلخير، بومهرة، واد زناتي، وتمت هذه العمليات بتسجيل 25 ألف شهيد في قالمة، حدثت هذه المجزرة في عهد رئيس الدائرة أشياري Achiary[4].

الجانب الاقتصادي:

نتيجة لسياسة التعسفية الفرنسية المطبقة في الجزائر ،ساء وضع الفلاحين الجزائريين، نتيجة استيلاء الاستعمار الفرنسي على الأراضي الزراعية الخصبة ،الصالحة للزراعة وتقديمها للمعمرين، حيث تميزت الفترة 1944 إلى 1945 بارتفاع الأسعار، ونقص في اليد العاملة،

[1]– عمار رخيلة، المرجع السابق، ص76.

[2]– محمد حربي، المرجع السابق، ص12.

[3]– إيف بونو، المرجع السابق، ص60.

[4]– زنقوفي فوزية، واقع مظاهرات وجرائم 8 ماي 1945 8may 1945 démonstrations and crimes ، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد8، العدد01، 2020، ص ص 104– 108.

فقد خسرت الجزائر معظم أبناءها، التي قدمتهم لميدان القتال مع فرنسا، فتعطلت عائلات كثيرة عن خدمة أراضيها[1].

- **قطاع الزراعة:**

تميزت الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1940 إلى 1954) بتطور القطاع الزراعي، من حيث عدد العاملين فيه، ومساهمتهم في الدخل الوطني والناتج الإجمالي وينقسم القطاع إلى قسمين:

أ. قطاع أوروبي مهيمن وعصري:

يمثل القاعدة الاقتصادية للاستعمار موجه للتصدير ،ويتوفر على وسائل الدعم، حظى بعناية كبيرة من قبل الحكومة الفرنسية ،حيث قدر عدد السكان الأوروبيون بهذا القطاع 125 ألف نسمة مساحة تقدر بـ 2320000 هكتار[2].

ب. القطاع التقليدي المتخلف:

أما القطاع التقليدي فجمع الأغلبية الساحقة من الجزائريين، وهو محروم من وسائل الدعم، يمتلكون مساحة حوالي 5300000 هكتار[3]،يعيشون حياة بسيطة يعتمدون على المحاصيل الزراعية (قمح، شعير وتربية المواشي)، قدر متوسط انتاجهم الإجمالي السنوي من مادة الحبوب بـ 19.7 مليون قنطار خلال الفترة الممتدة من (1948- 1954)،[4]أما ثروة الأغنام ارتفعت

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج4، المرجع السابق، ص240.

[2]- ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص24.

[3]- المرجع نفسه، ص25.

[4]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص54.

من 4.8 مليون رأس بين عامين (1941- 1948) إلى 5 مليون رأس في الفترة الممتدة من (1948- 1954)[1].

يمكن حسر عوامل ضعف قطاع الزراعة إلى مايلي:

- أراضي غير صالحة لزراعة.
- قلة الآلات وارتفاع الأسعار.
- عدم حصول الجزائريين على القروض الزراعية لتدعيم الفلاحة.

فكانوا يعتمدون على وسائل بسيطة، وفي بعض الأحيان يوفرون الأراضي عامين كاملين لرعي ولعلف الحيوانات، وهذا سبب تأثير على منتوج الحبوب حيث انخفض مردود الهكتار إلى 4.65 قنطار من (1945- 1954) بعد ما كان 6 قناطير في أعوام (1905- 1944)[2].

أما نسبة دخل الفلاحين الجزائريين ،لا يتجاوز معدل دخلهم 180 دينار في الوقت الحالي، بهذا الدخل يحتل أدنى المراتب في العالم ،وبالنسبة للعمال الزراعيين الذين يعملون 12 ساعة، في عمل ثابت لا يزيد دخلهم عن الدينارين حاليا ، ولا يتمتعوا بالحقوق الاجتماعية كالضمان الاجتماعي....إلخ.

---

[1]- يحي بوعزير، المرجع السابق، ص55.

[2] شارل روبير جيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ت، عيسى عصفور، ط1،منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص131.

بهذه الظروف الصعبة انتشرت البطالة حيث وصلت مليون وستمائة ألف بطال في سنة 1954، هذا ما يفسر حالة الهجرة إلى فرنسا حيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1947 إلى 44900 مهاجر ليصل إلى 212064 مهاجر في عام 1954[1].

أما أراضي الغابات فقد هيمنت عليها الحكومة الفرنسية منذ 1851،كانت غنية بأشجار الفلين ،البلوط والصنوبر ،استغلتها فرنسا لسد حاجة أسواقها للأخشاب ،حيث قدرت قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية الموجهة إلى فرنسا في عام 1949 بـ: 64 مليون فرنك[2].

- **التجارة:**

كان النشاط التجاري هو الآخر أسوء حال، بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على معظم النشاطات التجارية في الجزائر ،سيطرو على السوق الداخلية الجزائرية فبموجب القوانين التي أصدرتها فرنسا، أصبحت الجزائر غير قادرة على حماية صناعتها ،وبضائعها مما أدى إلى تدمير مجمل الحرف ،وخنق الصناعة الجزائرية وتجريدهم من خيراتهم لإطعام الأوربيين[3].

رغم الجفاف الذي حل بالجزائر ،ونقص البضائع خاصة الملابس والآلات وارتفاع الأسعار،إلا أنّها عرفت تطوراً سريعاً في 1945 فتمثل في بناء 48 مصنع وافتتاح حوالي ثلاثة سدود[4].

---

[1]- جمال قنان، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص ص 210- 211.

[2]- أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830- 1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد4،العدد3، د س ،ص232.

[3]- المرجع نفسه، ص232.

[4]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص11.

- **الصناعة:**

لم يطرأ أي تحسن على الوضع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وظلت الموارد الأساسية غير كافية فقد، ارتكز الاقتصاد الجزائري في معظم المناطق على صناعات اليدوية مثل النسيج ،الدباغة،صناعة الأحذية ،المواد الغذائية، السروج وكذلك صيد الأسماك.....الخ[1].

حيث ترتكز هذه النشاطات الاقتصادية في المدن الكبرى مثل: الجزائر، وهران، وعنابة،أما سكان الأرياف يمثلون الأغلبية من السكان ،يمارسون الفلاحة في أراضيهم ويقومون بتربية المواشي ،وبعض الأحيان يعملون أجراء عند المعمرين[2].

في 1940 بدء الاهتمام بعملية التصنيع في الجزائر ،حيث قدم مخطط التصنيع في 1947 بعض النتائج الإيجابية وفي 1948 بدأ العمل على إنشاء وحدات تصنيع قدرت بحوالي 63 وحدة،،من خلال هذه المجهودات تمكن بعض الجزائريين من الحصول على مناصب شغل قدروا بـ: حوالي مئات الآلاف من المسلمين[3].

[1]– عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2020، ص186.

[2]– المرجع نفسه، ص187.

[3]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنة الجزائرية (1939– 1951)، تر: أمحمد بن البار، ج2،د.ط، دار الأم، الجزائر ، 2011، ص988.

المبحث الثالث :الاوضاع السياسية بعد أحداث 8ماي1945

إعادة بناء الحركة الوطنية:

على اثر السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة في الجزائر، القائمة على تفقير البلاد واستنزاف ثرواتها، من جهة وأثار الحرب العالمية الثانية، تيقن الجزائريون خطورة تأثيرهما على الحركة الوطنية، مما دفع الجزائريين لاستغلال الظروف السائدة: **لتوحيد المطالبة بحقوقهم، في 10 من فبراير 1943 أعد فرحات عباس بياناً بعد التشاور مع بعض القادة من زعماء النخبة،جمعية العلماء المسلمين، النواب ،الطلبة وحزب الشعب الجزائري، ووقع عليه 22 من الممثلين، تضمن مطالب جديدة شملت كل الميادين تتمثل في:**

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
- حق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.
- منح الجزائر دستور خاص بها يتضمن عدة شروط منها:[1]
  - الحرية والمساواة.
  - إلغاء الاقتطاعية الفلاحية.
  - الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية.
  - حرية الصحافة وحق التجمعات.
  - التعليم الاجباري والمجاني لجميع الأطفال ذكور وإناث.
  - حرية العبادة لجميع السكان أي فصل الدين عن الحكومة.
  - مشاركة المسلمين في حكم بلادهم.

[1]–قواسمية عادل، نور الدين ثينو، الإدارة الاستعمارية المحلية في برنامج الاتجاه الاستقلالي (1937– 1947)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد21، العدد2، 2020، ص582.

- اطلاق سراح المعتقلين السياسيين[1].

تقدم وفد من الجزائريين لتقديم نسخة من البيان إلى الحاكم العام مارسيل بيروتون Marcel Peyrouton في 31 مارس 1943، وارسل نسخة إلى ممثلي أمريكا ،بريطانيا، وروسيا في الجزائر وأخرى الى ديغولDegaulle، وعدهم الحاكم العام بالنظر فيها،وعين لجنة لدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الجزائريين وطلب منهم تقديم ملحقاً للبيان[2].

بعد تحرير فرحات عباس ملحقاً للبيان، قدمه في 30 ماي من نفس السنة إلى الحكومة العامة ،ولكن الحاكم العام قدم استقالته يوم 1 جوان 1943 وحل محله الجنرال كاتوو Catroux ،الذي تسلم الملحق يوم 11 جوان 1943 ولكنه لم يعترف بالبيان ،والملحق واعتبر الجزائر جزء لايتجزأ من فرنسا[3].

وعند اصدار ديغول لأمرية 07 مارس 1944 المتمثلة في مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية ،الاقتصادية،و السياسية،من بين ما تضمنت: منح الجنسية الفرنسية بعض الجزائريين، دون التخلي عن أحوالهم الشخصية فاعتبرها الجزائريون مخيبة لأمال وطموحات الشعب الجزائري[4].

○ حركة أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944

[1]– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، (1406هـ– 1985م)، ص207.

[2]– شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية، (1939– 1945) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014– 2015، ص161.

[3]– يحي بوعزير، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1945) ، المرجع السابق، ص108.

[4]– شبوب محمد، المرجع السابق، ص ص 179– 182.

بعد رفض البيان الذي تقدم به فرحات عباس، قرر أن يقترب من زعيم حزب الشعب مصالي الحاج ،و زعيم جمعية العلماء المسلمين البشير الإبراهيمي ، وزعيم الحزب الشيوعي من أجل التحالف وتوحيد الصفوف، واجتمع الزعماء الأربعة واتفقوا على اصدار وثيقة، تعبر عن مطالبهم لتأسيس دولة جزائرية لها دستور خاص، فتحدث فيدرالياً مع الجمهورية الفرنسية[1].

أعلن فرحات عباس عن تأسيسها، من سطيف حملت شعار الجزائر حرة كان الهدف من تأسيسها الترويج لتكوين جمهورية مستقلة لكن مرتبطة فيدرالياً بجمهورية فرنسا ،لقيت هذه الحركة اقبالا واسعاً من طرف الفئات الشعبية[2].

استغل فرحات عباس نفي مصالي الحاج من 23 أفريل 1945 إلى غاية 20 جوان 1946 ،وحاول أن يجمع بين الأحزاب ويواجه السلطات الفرنسية بتقديم قائمة موحدة في الانتخابات، لكن بعد أحداث 8 ماي 1945 ومشاركة المناضلين في الاحتفالات بانتصار فرنسا ،قامت الحكومة الفرنسية بحل حركة أحباب البيان والحرية وألقت القبض على فرحات عباس و 4560 مناضل[3].

ومن أهم **أهداف الحركة** نذكر ما يلي:

- الدفاع عن البيان وملحقه وتحقيق مطالبه.
- استنكار الاستبداد.
- اقناع الجماهير بمشروعية الحركة أحباب البيان والحرية.
- العمل على نشر أفكار البيان 10 فيري 1943.

---

[1]– عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص236.

[2]– قداردة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945– 1954، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد1، العدد30، 2008، ص149.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص238.

- ترويج فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة، مرتبطة فيدرالياً مع جمهورية فرنسا[1].

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A):

بعد وقوع **مجازر 8 ماي 1945**. أقدمت السلطات الاستعمارية باعتقال معظم زعماء الأحزاب السياسية، ومن بينهم الزعيم فرحات عباس، وتم حل حزبه المتمثل في حركة أحباب البيان الحرية.

بعد اصدار عفو شامل عن المساجين السياسيين في 16 مارس 1946، الذين تم اتهامهم من قبل السلطات الاستعمارية بتحريض وتدبير لحوادث **8 ماي** ،عاد فرحات عباس للحياة السياسية بعد ما قضى حوالي تسعة أشهر ونصف ،في السجن كانت كافية ليعيد النظر في تجربته النضالية المتمثلة في حركة أحباب البيان والحرية[2].

قام فرحات عباس وزملائه بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وضعوا له برنامج خاص، لا يختلف كثير عن برنامج أحباب البيان والحرية وأصدرو جريدة للتعبير عن أهداف حزبهم تتمثل في: جريدة الجمهورية الجزائرية ،كل هذا يدل على تغير آراء فرحات عباس وزملائه من الفكرة التي تقوم على المساواة بين الجزائريين والفرنسيين الى انشاء جمهورية مستقلة[3].

عند الإعلان عن إعادة تنظيم انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي قرر فرحات خوض الانتخابات من خلال اشراك حزبه، وأحرز نجاحاً كبيراً تحصل على 11 مقعد من 13 مقعد، من خلال هذا النجاح حرر نواب الحزب مشروع يتمثل في دستور جديد للجزائر يوم 9 أوت

[1]– شبون محمد، المرجع السابق، ص ص 196– 197.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، د.ط، اتحاد الكتاب العرب، د.بلد، 1999، ص105.

[3]– جمال قنان، المرجع السابق، ص180.

1946 واشترطوا فيه انشاء جمهورية جزائرية ،بعد الانتهاء قدموه إلى البرلمان الفرنسي واحتوى هذا المشروع على مايلي:[1]

- انشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلال ذاتياً.
- التمتع بالسيادة المطلقة.
- تكوين حكومة تتكون من رئيس جمهورية يتم اختياره بطريقة مباشرة.
- ينتخب برلمان جزائري بالاقتراح العام.
- اللغة العربية والفرنسية يكونان رسميتين في الجمهورية الجزائرية.
- التعليم الاجباري والمجاني.
- يتمتع كل فرنسي في أرض الجزائر بالجنسية الجزائرية ويتمتع بجميع الحقوق المفروضة على المواطن الجزائري[2]

في اليوم التاسع من شهر أوت 1946 ،عرض فرحات عباس مشروعه الجديد يقترح فيه تأسيس جمهورية جزائرية، وقام بتقديمه إلى مكتب المجلس الفرنسي للنظر فيه لكن الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية لم تدرسه ،وقامت بتأجيله إلى وقت آخر[3].

أقدم البرلمان الفرنسي على المصادقة على القانون العضوي الجديد يوم 20 سبتمبر 1947، مع انشاء جمعية جزائرية يكون التمثيل فيها متساوياً بين المسلمين الجزائريين والأوروبيين، كانت هذه الإصلاحات خيبة أمل للشعب الجزائري، ولفرحات عباس فقام نواب الاتحاد

[1]– مقلاتي عبد الله،المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1954،د.ط،ديوان المطبوعات الجامعية ،.د.ب.ن،2014، ص117.

[2]– شبون محمد، المرجع السابق، ص ص 268– 269.

[3]– عمار بو حوش، المرجع السابق، ص ص 241– 242.

الديمقراطي للبيان الجزائري بتقديم استقالتهم من البرلمان الفرنسي،وتأكدوا من فشل العمل البرلماني ويجب النظر في طرق أخرى لمواصلة النضال[1].

حركة انتصار أو الانتصار للحريات الديمقراطية (M.T.L.D):

تم اطلاق سراح المعتقلين إثر مجازر 8 ماي 1945 ،بموجب قانون العفو العام الذي أقره البرلمان الفرنسي في 16 مارس 1946، ولكن تأخر إطلاق سراح مصالي الحاج الذي كان في السجن ببرازفيل ليعود إلى الجزائر في 12 أكتوبر 1946، الذي كان يترأس حزب نجم شمال إفريقيا ثمّ حزب الشعب الجزائري P.P.A الذي حل من طرف السلطات الاستعمارية سنة 1939[2].

بعد عودته إلى الجزائر ورأى التطور في الوعي لدى الشعب الجزائري والمناضلين السياسيين، قرر العودة إلى الحياة السياسية وذلك عن طريق الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي 1946 ،بعد عدة مفاوضات عسيرة بين أعضاء الحزب تمت الموافقة على خوض هذه الانتخابات، ولكن طلبت سلطات الإدارة الفرنسية من مصالي الحاج تغيير اسم الحزب، لأن القائمة المقدمة للمشاركة في هذه الانتخابات كانت باسم حزب الشعب المنحل منذ 1939، فقام مصالي الحاج مع الأمين دباغين وحسين لحول ، أحمد مزغنة، محمد خيضر بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية **M.T.L.D**[3]في نوفمبر 1946، فأصبحت هذه الحركة **M.T.L.D**، الواجهة القانونية لحزب الشعب الذي ينشط في الخفاء[4].

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 128– 129.

[2]– بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2،الشاطية، الجزائر، 2012، ص160.

[3] عمار رخيلة، المرجع السابق، ص90.

[4] يوسف بن خدة، المرجع السابق ، ص ص 163– 164.

فظهرت **ثلاث تيارات:**

الأول : حزب الشعب الجزائري P.P.A: فيرى أصحاب هذا الموقف البقاء على العمل السري له بعيداً عن أنضار الإدارة الفرنسية .

الثاني: حركة الانتصار M.T.L.D : والتي ترى ضرورة المشاركة في العمل الانتخابي لايصال مبادئهم إلى الرأي العام.

الثالث: أصحاب العمل الثوري: الذين يرون ضرورة الانتقال إلى العمل الثوري المسلح من خلال إنشاء منظمة أو تنظيم سري عسكري.

فنتج عن هذا الاختلاف عقد مؤتمر في فيفري1947 وتلخص بـ:[1]

الإبقاء على العمل السري لحزب الشعب، إظهار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D فالواجهة الشرعية القانونية ،من اجل "**ابلاغ صوته الى الجماهير، وإلى الرأي العام الفرنسي...**"، أما ثالثاً، فقد وافق على تكوين المنظمة العسكرية(O.S) التي تعمل على تدريب المناضلين عسكرياًو تكوينهم سياسياً[2].

فقرر الحزب العودة إلى العمل السياسي بعد أن هدأت الأوضاع داخله ،من خلال المشاركة في الانتخابات البلدية التي ستجرى في أكتوبر 1947 والتي تم تزويرها من طرف الإدارة الفرنسية، وبعد صدور دستور 20 سبتمبر 1947 أعلن عن انتخابات جديدة في أفريل 1948 لانتخاب المجلس الجزائري[3] ،بعد ما كان مقرر القيام بها في 15 جانفي 1948، عين

[1]– يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص163.

[2]– أزغيدي محمد لحسن، ،المرجع السابق ،ص ص 47– 49.

[3]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1945)، المرجع السابق، ص ص 123– 124.

الجنرال ناجيلان Naegelen الذي عرف بتزوير الانتخابات[1] وهذا ما سنقوم بدراسته في الفصل الأخير من مذكرتنا بشكل دقيق وكذلك انتخابات 17 جوان 1951[2].

أما عن **مطالب هذا الحزب** فتمثلت في:

- إنشاء جمعية تأسيسية جزائرية تنتخب بالاقتراع العام.
- خروج القوات الفرنسية من الأراضي الجزائرية.
- استعادة الأراضي المشرعة ملكيتها.
- تعريب التعليم الثانوي ومجانيته.
- وضع المساجد تحت سلطة رجال الدين[3] المباشرة.
- المطالبة بالاستقلال التام،و إقامة جمهورية جزائرية ذات سيادة[4].
- إنشاء جيش وطني وهذا طلب الفئة الثورية.

وقد أصدر الحزب M.T.L.D، عدة صحف وجرائد للتعبير عن رأيه باللغتين العربية والفرنسية وهي:

- جريدة الأمة الناطقة باللغة الفرنسية.
- جريدة المغرب العربي تصدر أسبوعياً وهي ناطقة باللغة العربية[5].

---

[1]– أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، د.ط، القصبة، الجزائر، 2002، ص 315– 316.

[2]– يحي بوعزيز، يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1945)، المرجع السابق، ص125.

[3]– جوان غليسي، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، الطليعة، بيروت، 1961، ص87.

[4]– بشير بلاح، ، المرجع السابق، ص464.

[5]– عمار رخيلة، المرجع السابق، ص91.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (A.O.M.A)

على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتوسيع نشاطها السياسي والثقافي ،إلى كل من تونس والمغرب الأقصى لتوحيد العمل في أقطاب المغرب العربي.

عقب أحداث **8 ماي 1945** قامت السلطات الفرنسية،بإلقاء القبض على رئيس الجمعية البشير الإبراهيمي، واتهمته كغيره من رؤساء التيارات الوطنية بالمشاركة والتحريض لأحداث **8 ماي 1945**[1]، قامت بمصادرة ممتلكات الجمعية ،غلق معظم مدارسها ،تكثيف عملية مراقبتها لما لها من تأثير كبير على الجماهير الجزائرية[2].

بعد صدور قانون العفو العام المصادف ليوم 16 مارس 1946، تم اطلاق سراح الزعماء السياسيين ، ومن بينهم البشير الإبراهيمي، فاستأنفت الجمعية نشاطها وعلى رأسها البشير الإبراهيمي حيث ارتكز نشاطها على تأسيس وبناء المدارس الحرة في المدن ،القرى والمداشر[3]، لتعليم اللغة العربية والمحافظة على مقومات الهوية الوطنية ،وتنقية الدين الإسلامي من الانحرافات، ومن الأئمة المزيفين الداعمين للسلطات الفرنسية،وكذلك لتدعيم هذه المجهودات قامت ببناء المساجد ،وتأسيس معهد "عبد الحميد بن باديس" بمدينته قسنطينة الذي يعتبر نجاحاً كبير ،ومنبع ثقافي للمغرب العربي ،حيث أصبح يستقبل عدد كبير من الطلبة الذين كانو يسافرون لتونس والمغرب لدراسة[4].

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص268.

[2]– محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص232.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص269.

[4]– شبون محمد، المرجع السابق، ص276.

كما قامت بالتنديد بالسياسة القمعية، التي قامت بها فرنسا ضد الأوقاف ،قامت بإصدار سلسلتها الثانية من جريدة البصائر التي توقفت خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت لهذه الأخيرة، دور بارزاً في نشر الوعي وأفكار الجمعية موجهة لشعب الجزئري[1].

وكخلاصة يمكن القول أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تعتبر حركة إصلاحية تربوية عمدت منذ نشأتها على حماية مقومات الهوية الوطنية.

كما لعبت دوراً في ايقاظ الشعور الوطني ،القومي ،الديني والتصدي للاستعمار الفرنسي ومشاريعه الاغرائية، التي تهدف إلى القضاء على مقومات الهوية الجزائرية المتمثلة في الدين، اللغة والعروبة. كما كانت سند لتيارات الوطنية لتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

الحزب الشيوعي الجزائري :P.C.A

بعد اطلاق سراح الشيوعيين المسجونين والمعتقلين في الجزائر 1944 استأنفو حياتهم السياسية ، مطالبين ببقاء السيادة الفرنسية وكذلك الإدماج[2] ،خلال سنة 1945 وقيام المظاهرات "**8 ماي 1945**" قام الحزب الشيوعي باتهام بقية الأحزاب ، بأنها وراء هذه المجازر واتهم كذلك مصالي الحاج وفرحات عباس بالتخطيط لها ، بالإضافة إلى مواقفه الرافضة للوطنية الجزائرية ، أدى هذا إلى استنكار الشعب له وعدم تأييده،[3] ولكن بعد المجازر وقيام السلطات الفرنسية بانتخابات 1945 و1946 وعدم مشاركة الجزائريين فيها، بالإضافة الى ابتعادهم عن التصويت لحزب P.C.Aليتأكد هذا الأخير بأنهم لا ينتخبون دعاة الادماج[4]، فقام بتغييرات في مطالبه ومواقفه، وبدأ بتغيير اسمه فأطلق إسم أصحاب الحرية

[1]– محمد بلعباسي، محمد شبوب، مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مجلة تنوير، العدد5، 2018، ص248.

[2]– جوان غليسي، المرجع السابق، ص75.

[3]– محمد بلعباس، محمد شبوب، المرجع السابق، ص247.

[4]– جوان غليسي، المرجع السابق، ص84.

والديمقراطيةA.L.D على الحزب وقد طالب كذلك بوضع قانون أساسي خاص بالجزائر من البرلمان الفرنسي الذي ينص على تقسيم الحكم والسلطة بين الجزائريين والفرنسيين[1] وهذا في ظل محاولته كسب مؤيدين من الأواسط الشعبية الجزائرية، فاستبعد مجموعة الأعضاء الذين اتهمو الحركة الوطنية بمجازر 8 ماي وعلى رأسهم عمار أوزقان وكذلك اقترح إنشاء جبهة وطنية تظم الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A، الجمعية O.A.M. aوحزب الشعب P.P.A والاتحاد الديمقراطي U.D.M.A بالإضافةإلى بعض العناصر الفرنسية كالأنصار لهم[2] واتضحت **مطالبه** في:

- ترسيخ مبادئ السلم وإقامة علاقات مع الدول الكبرى.
- توفير المواد الغذائية ومستلزمات المستوطنين بالإضافة إلى إصلاحات في المجال الاقتصادي كالصناعة...
- تطبيق القوانين المعمول بها في فرنسا في الجانب الاجتماعي.
- أكد على تكوين اتحاد يضم الشباب المتطلعين لمستقبل زاهر[3].

لتبقى هذه الإصلاحات والتغيرات التي طرأت على الحزب ومطالبه ليست إلا سياسة انتهجها لكسب الشعب الجزائري ،ولكن في إطار هذه السياسة استطاع الحزب والحركة الوطنية التحالف وذلك جراء الأعمال الوحشية التي تقوم بها السلطات الفرنسية ضدهم تحالف مؤقت[4].

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص464.

[2]– محمد بلعباس، محمد شبوب، المرجع السابق، ص247.

[3]– شبوب محمد، المرجع السابق، ص274.

[4]– جوان غليسي، المرجع السابق، ص86.

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أنه تم:

أدت الظروف التي مرت بها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد 8 ماي 1945 في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة السياسي إلى نقل الوضع فيها إلى منحنى آخر لم يرض الحكومة الفرنسية، فعملت على مواجهة التطورات وإعادة النظر في سياستها المنتهجة مع أحزاب الحركة الوطنية، التي صارت تشكل تهديداً لمصالحها في البلاد الجزائرية، وبذلك نفذت مجموعة من الإصلاحات من بينها قانون الجزائر العضوي 20 سبتمبر 1947.

الفصل الثاني

الجزائر في ظل القانون العضوي

المبحث الأول: تعريف بالقانون العضوي

المبحث الثاني: أسباب صدور القانون العضوي

المبحث الثالث: المحتوى القانون

المبحث الرابع: تحليل المحتوى

المبحث الأول: التعريف بالقانون العضوي 20 سبتمبر 1947م

لقد دفعت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأحداث **8 ماي 1945** التي راح ضحيتها 45 الف جزائري ، بالإضافة إلى مقاطعة انتخابات أكتوبر 1946 من طرف الجزائريين بطلب من الحركة الوطنية، عملت الحكومة الفرنسية على إصدار قانون أساسي خاص بالجزائر في **20سبتمبر 1947**[1].

فهو عبارة عن مشروع أو وسيلة إصلاحية تضمنت مجموعة من الإصلاحات وضعتها فرنسا لمواجهة واحباط نضال الحركة الوطنية الجزائرية ،ومحاولة منها امتصاص عضب الشعب الجزائري خاصة بعد أحداث **8 ماي 1945**، وما خلفته من أوضاع إجتماعية واقتصادية مزرية عان منها الشعب الجزائري طويلا ،وإلهائه عن المطالبة بحقوقه الشرعية[2].

وقد عرف هذا القانون بعدة تسميات منها: **القانون العضوي، القانون الأساسي أو دستور الجزائر** كما أسمته الحكومة الفرنسية ،او برنامج إصلاحي وقانون تنظيمي[3] صوت عليه 332 صوتا مقابل 92 وامتنع 163 نائب من الشيوعيين الفرنسيين المعادين للقانون، وهكذا تم تبني القانون دون رضا الممثلين المسلمين في 20 سبتمبر 1947،حيث حظي قانون الجزائر بمصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية ،وتوقيع رئيس الجمهورية الفرنسية أوريول فانسان Auriol (vincent) عليه ،يحتوي على 12 فصل و60 مادة وهي[4]:

---

[1]– أحمد بلعجال، الخطاب الإصلاحي عند الشيخ محمد السعيد الزاهري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ تحضارات البحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005– 2006، ص163.

[2]– محمد بكار، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919– 1956، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلاني ليابس، سيدي بلعباس، قسم العلوم الإنسانية، 2013– 2014، ص87.

[3]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص117.

[4]– شال روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد2، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص987.

- **الفصل الأول:** تناول النظام السياسي.
- **الفصل الثاني:** الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- **الفصل الثالث:** المجلس الجزائري.
- **الفصل الرابع:** حول النظام التشريعي.
- **الفصل الخامس:** تضمن الميزانية.
- **الفصل السادس:** الحكومة الجزائرية.
- **الفصل السابع:** تناول السلطات القضائية في الجزائر.
- **الفصل الثامن:** تحدث عن تمثيل فرنسا في الجزائر.
- **الفصل التاسع:** تحدث عن نظام الإدارة.
- **الفصل العاشر:** حول الهيئات المحلية.الفصلين الحادي عشر والثاني عشر: تناول أنظمة مختلفة[1].

وعليه إن هذا الدستور تضمن بعض البنود التي تستجيب لمطالب الجزائرين ،إلاّ أنه وضع في طريقها أنواع العقبات والسدود ،كانت الحكومة الفرنسية تهدف من خلاله إلى دمج الجزائر بفرنسا والدليل على ذلك الفصول الواردة في القانون كانت معظمها لصالح فرنسا[2].

[1]– لباز الطيب، التطورات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية وردود الفعل الاستعمار 1945– 1954، مجلة دراسات تاريخية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2021، ص243.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص468.

المبحث الثاني :أسباب صدور القانون العضوي

هناك عدة أسباب ساهمت في اصدار هذا القانون من أهمها:

- تزايد نشاط وضغط الحركة الوطنية الجزائرية على الحكومة الفرنسية ،واصرارها على المطالبة بدولة جزائرية ذات سيادة ودستور[1].
- سعي فرنسا لامتصاص غضب الجزائريين بعد أحداث **8 ماي 1945**.
- تراجع قوة فرنسا نتيجة تضررها في الحرب العالمية الثانية عسكرياً وسياسياً ،الأمر الذي جعلها تتبع سياسة الإصلاحات داخل الجزائر[2].
- الأوضاع الاجتماعية المزرية التي عانى منها الشعب الجزائري خاصة في الأرياف ،بعد انتشار الفقر،الأمراض وسوء التغذية، نتيجة ارتفاع مستوى معيشة الكولون، مما جعل فرنسا تلجأ إلى فرض المساواة والعدالة بين الطبقتين الجزائرية والاوروبية.
- سوء الأحوال الاقتصادية على مستوى العالم ،نتيجة الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ،ومنها الجزائر التي عاشت أزمة اقتصادية بعد مجازر **8 ماي 1945** أدت إلى انتشار الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري[3].
- محاولة فرنسا احتواء الحركة الوطنية ،عن طريق تضييق الخناق على نشاطها ،خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال عمليات السجن ومتابعة حل الأحزاب السياسية، فلجأ إلى سياسة الإغراء لإبعاد الشعب عن الحركة الوطنية.

---

[1]– طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947– 1956، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص51.

[2]– عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954– 1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 118– 119.

[3]– براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائر بين 1947– 1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح، نموذجا)، ط1،كوكب العلوم ،الجزائر،2015،ص21.

- النزاع في عدة قضايا بين الإدارة الاستعمارية الفرنسية والمسلمين مثل قضية فصل الدين عن الدولة، الأوقاف، مصادرة الأراضي وكذلك القضاء والتعليم ،ووضعها في يد هيئات استشارية جديدة خاصة بالجزائريين، وتولي عليها أطراف من أبنائها وهدفها إرضاء الكلون وعدم الاعتراف بحقوق الجزائريين المسلمين[1].
- محاولة فرنسا ربط اقتصادها باقتصاد الجزائر ،لاستغلال ثرواتها بصورة شرعية.
- تحسين صورة فرنسا خارجياً بعد مجازر **8 ماي 1945** المرتكبة في حق الجزائريين.
- رغبة فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر، مما جعلها تقدم إصلاحات للجزائريين ولو من باب المراوغة[2].

[1]– سعد طاعة، المرجع السابق، ص51.

[2]– عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، مجلد7، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د.ب.ن، 2010، ص347.

المبحث الثالث: محتوى القانون

لقد تكوّن هذا القانون من 8 أبواب[1] و12 فصل و60مادة وسنقوم بعرض هذه الفصول والمواد بشكل مفصل:

الفصل الأول: النظام السياسي واحتوى على 03 مواد:

المادة الأولى: تجهز الجزائر في دائرة الاتحاد الفرنسي بالشخصية المدنية والاستقلال لإداري والمالي وبنظام خاص يعينه القانون الحالي.

المادة الثانية: قرر القانون الحالي طبقاً للمادة 75 من دستور الجمهورية الفرنسية التي تؤكد قبول الجزائر بصفة "**قطر مشترك**" في دائرة الاتحاد الفرنسي.

المادة الثالثة: ستمثل الجزائر في داخل الاتحاد الفرنسي طبقاً للمادة 66 من دستور الجمهورية الفرنسية.

الفصل الثاني: في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية: واحتوى على 7 مواد من المادة الرابعة إلى المادة العاشرة.

المادة 04: جميع الجزائريين والجزائريات بلا فرق في الأصل والجنسية واللغة والدين يتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات وهم يتمتعون بكل الحريات الديمقراطية، وبجميع الحقوق السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بصفات المواطنين للاتحاد الفرنسي، المضمنة بالمقدمة وبالمادة 81 من دستور الجمهورية الفرنسية، جميع الوظائف العامة تكون مفتوحة أمامهم[2].

---

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص467.

[2]– يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية 1926– 1953، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1890، ص34.

المادة05: يعاقب القانون كل دعاية أو تظاهر ذو شكل عنصري والقانون الأهلي "**كود أنديجينا**" يبقى منسوخا بالتمام:.

المادة06: جميع المواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بالجزائر بصفة المواطن ويخضعون لنفس الواجبات.

المادة07: جميع الجزائريين المقيمين بفرنسا يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات.

المادة08: الحرية الدينية مضمونة لجميع المواطنين وإدارات البنايات الدينية وأموالها بما فيها الأحباس تكون تحت التصرف المطلق لمجالس كل دين ويضمن القانون فصل الشعائر الدينية عن السلطات العامة.

المادة09: طبقاً للمادة 82 في قانون الجمهورية الفرنسية يجهز الجزائرين والجزائريات بالأحوال الشخصية ما دامو لم يتركوها بحرية أنفسهم، ولا يمكن لهذه الأحوال الشخصية ولا بأي مناسبة أن تكون سبباً في رفض أو تحديد استكمالهم التام لحقوقهم وحرياتهم المواطنية .

المادة10: اللغة الفرنسية واللغة العربية معترف بهما بنفس الحقوق كلغاتان رسميتان على قدم المساواة وعلى جميع الدرجات وفي جميع المدارس التعليمية العامة[1].

الفصل الثالث: المجلس الجزائري: وتضمن 12مادة من المادة 11 إلى المادة 22 وهي:

المادة11: يتألف المجلس الجزائري من مواطني الجزائر الذين ينتخبون إنتخاباً سرياً مباشر لمدة 04 سنوات وهو يتألف من 120 عضو[2].

[1]– عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، المرجع السابق، ص358.

[2]– طاعه سعد، المرجع السابق، ص53.

المادة12: يقسم الهيكل الانتخابي إلى هيئتين إنتخابيتين مختلفتين.

المادة13: يتألف المجلس الجزائري بصفة إنتقالية من 60 ممثلاً للهيئة الانتخابية الأولى و60 ممثلاً للهيئة الانتخابية الثانية .

المادة14: السن القانوني للإنتخابات 23 سنة على الأقل:

المادة15: القانون يضبط كيفية الإنتخاب وتركيب الهيئة الانتخابية.

المادة16: للمجلس الجزائري الذي سيشكل كل الصلاحيات في شروط إنتخاب أعضائه كما له الحق في قبول إستقالة هؤلاء[1].

المادة17: يجتمع المجلس الجزائري بكل حق في جلسة سنوية الخميس الثاني من شهر جانفي ولا يتجاوز مجموع المدة الكاملة الإنقطاع الجلسة الأربعة أشهر. عند عدم اجتماع المجلس يراقب مكتبه، أعمال الوزارة ويمكنه استدعاء المجلس، ويجب عليه أ ن يفعل ذلك عند طلب ثلث النواب أو عند طلب رئيس الوزراء الجزائري.

المادة18: ستكون جلسات المجلس الجزائري عامة، وشرح المناقشات وكذلك وثائق وحجج المجلس تنشر في الجريدة الرسمية للجزائر[2].

المادة19: يتمتع نواب المجلس الجزائري بالحصانة النيابية ويتحصلون على راتب يعينه المجلس.

المادة20: يتمتع المجلس الجزائري بالامتيازات التي عينها القانون رقم 46.85 23 في 27 أكتوبر 1946 المادة 6 فقرة 5، فيما يخص إنتخاب ممثلي الجزائر على مجلس الإتحاد الفرنسي.

---

[1]– سعد طاعه، المرجع السابق، ص ص 53– 54.

[2]– يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسة ....، المرجع السابق، ص36.

المادة21: وكالة النائب في المجلس الجزائري لاتتفق مع وكالة أعضاء المجلس الوطني الفرنسي والمجلس الجمهوري ومجلس الاتحاد الفرنسي[1].

المادة22: ينتخب المجلس الجزائري مكتبه في كل عام ، عند إبتداء الجلسة بصورة متناسبة بين الفرق، يتألف المكتب من رئيس وثلاثة معاونين للرئيس وأربعة كتاب وبصورة إنتقالية يتألف من النواب الجزائريين من المجمع الإنتخابي الأول ونصف من نواب جزائريين من المجمع الإنتخابي الثاني إذا إنتخب رئيس المجلس الجزائري من المجمع الإنتخابي الأول، يجب أن يكون النائب الأول للرئيس من المجمع الإنتخابي الثاني والعكس[2].

الفصل الرابع: النظام التشريعي: تضمن 7مواد من المادة 23 إلى المادة29 وهي:

المادة23: المجلس الجزائري له التصرف في السلطة التشريعية وفي كل المسائل الداخلية الجزائرية ولا يمكن تكليف أحد لهاته السلطة.

لرئيس مجلس وزراء الحكومة الجزائرية ونواب المجلس الجزائري وحدهم الحق في إبتكار القوانين.

المادة24: توضح مشاريع وإقتراحات القوانين على مكتب المجلس الجزائري.

المادة25: يدرس المجلس الجزائري مشاريع وإقتراحات القوانين التي تقدم له بواسطة اللجان التي يعين عددها وتركيبها وصلاحيتها.

المادة26: يبحث المجلس الجزائري عن كيفية تطبيق القوانين في الجزائر التي سنها المجلس الوطني الفرنسي، ويبطل نظام إصدار المراسيم كمادة تشريعية.

المادة27: تطبق بملأ الحق جميع القوانين الفرنسية التي تضمن الحريات الدستورية.

---

[1]– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص360.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 360، 361.

المادة28: تعلن القوانين التي صوت عليها المجلس الجزائري بواسطة رئيس الإتحاد الفرنسي، ولأجل ذلك فهي تسلم بواسطة رئيس المجلس الجزائري إلى رئيس الحكومة الجزائرية الذي يحولها إلى رئيس الاتحاد الفرنسي في مدة 5 أيام[1] عند أمر رئيس الإتحاد الفرنسي عن إعلانها خلال العشرين يوماً التي تتبع استلام القانون من رئيس الحكومة، حينئذ يعلن القانون بواسطة رئيس المجلس الجزائري.

وتطبق القوانين بعد إعلانها بالجريدة الرسمية بيوم كامل.

المادة29: يبطل المجلس المالي الذي تأسس بأمر 15 سبتمبر 1945 بملأ الحق في اليوم الذي يبتدئ فيه عمل المجلس الجزائري المقرر في القانون الحالي[2].

الفصل الخامس: الميزانية الجزائرية تضمن أربع مواد من 30 إلى 33:

المادة30: يصوت المجلس الجزائري بكامل السلطة على الميزانية الجزائرية ويراقب تطبيقها، ويملك نواب المجلس الجزائري الأمر في تعيين المصاريف.

المادة31: يراقب المجلس الجزائري استعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الفرنسية للجزائر وخصوصاً القرض التنسيقات المالية للتجهيز الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

المادة32: يقرر المجلس الجزائري القانون المالي الجديد للجزائر وخصوص تعيين النفوذ والجباية والمكوس.

---

[1]– يحي بوعزيز، الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية (1926– 1953) المرجع السابق، ص ص 37، 38.

[2]– المرجع نفسه ، ص38.

المادة33: تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند مفعول هذا القانون[1].

الفصل السادس: في الحكومة الجزائرية وضم 6مواد من المادة 34 إلى 39 وهي كالآتي:

المادة34: للمجلس الجزائري الحق في انتخاب رئيس الوزراء الجزائري بأكثرية نواب المجلس.

المادة35: يتألف مجلس الوزراء من عدد متساوي من نواب المجلس للهيئة الانتخابية الأولى والهيئة الانتخابية الثانية.

المادة36: تضمن الحكومة الجزائرية سير وتنفيذ القوانين بصفة مشتركة .

المادة37: يحق لرئيس مجلس الوزراء تعيين الوظائف المدنية.

المادة38: من مهام الحكومة الجزائرية الحفاظ على السلم والأمن الداخليين.

المادة39: الوزراء مسؤولون أمام المجلس الجزائري عن سياسة الحكومة ونشاطاتهم الشخصية داخل هذه الحكومة[2].

الفصل السابع: في السلطات القضائية: وضم 03 مواد من 40 إلى 42 ونذكرها :

المادة40: يحدد المجلس الجزائري تأليف وإختصاص هيئة عليا للقضاء، وتشمل هذه الهيئة على قسمين: قسم القضاء المدني وقسم القضاء الإسلامي.

المادة41: تؤلف هيئة بالأخص من معلمي المذاهب الاسلامية الأربعة الكبيرة وتقدم للمجلس الجزائري مشروع توحيد وتشريع العدل الإسلامي في جميع أنحاء القطر الجزائري.

---

[1]– عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، المرجع السابق، ، ص ص 362، 363.

[2]– سعد طاعه، المرجع السابق، ص ص 55– 56.

المادة42: إذا كان بالدعوة المنوطة بإدارة الأجناس أو بالأحوال الشخصية أحد الطرفين غير مسلم تخرج هذه الدعوى من اختصاص المحاكم المدنية[1].

الفصل الثامن: في ممثل الجمهورية الفرنسية احتوى على مادتين 43 و44، وهما:

المادة43: تعيين حكومة الجمهورية الفرنسية ممثل لدى الحكومة الجزائرية.

المادة44: ممثل الجمهورية الفرنسية لدى الحكومة الجزائرية هو ممثل لمصالح الإتحاد الفرنسي في الجزائر، وهو يشترك في مداولات مجلس الوزراء وهو يحضر أعمال المجلس الجزائري، وهو يسهر على احترام الحريات الدستورية، يجب أن تكون أعمال الحكومة الجزائرية فيها يخص العلائق التجارية مع بلاد وأقطار الاتحاد الفرنسي والبلاد الأجنبية، مصدقة من ممثل الجمهورية الفرنسية.

الدفاع الخارجي عن الجزائر والعلائق الدولية ترجع إلى حكومة الجمهورية الفرنسية طبقاً للمادة 62 من دستور الجمهورية الفرنسية[2].

الفصل التاسع: في النظام الإداري ظم 03 مواد 45- 47 وهي:

المادة45: يبطل لقب ووظائف الوالي العام، وتبطل إدارة الولاية العامة.

المادة46: الموظفون وأعوان الدولة الذين وضعتهم فرنسا تحت تصرف الجزائر في سبيل خدمتها، يوضعون تحت مراقبة الوزير ذو الصلاحية من الحكومة الجزائرية، وهم يعملون حسب قانون الوظائف العامة المعمول بها في فرنسا، والموظفين والعملاء الفرنسيين القائمين في الوقت الحاضر بوظائفهم بالجزائر يستفيدون شخصياً من جميع الميزات المكتسبة منذ الوقت

[1]- عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، المرجع السابق ، ص364.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945)، المرجع السابق، ص40.

الذي تجعلهم الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة الجزائرية، يوضع الموظفون الفرنسيون عند طلبهم تحت تصرف الوزراء الفرنسيين الذين فصلوهم.

المادة47: تأسيس مدرسة للإدارة في الجزائر لتكوين وتنمية موظفين جزائريين جدد[1].

الفصل العاشر: المجالس المحلية يحتوي على 09 مواد من 48 إلى 56 وهي:

المادة48: المجتمعات المحلية هي القرى ، الدواوير، والنواحي والمدن، أما البلديات المختلطة قد تنتهي صلاحياتها.

المادة49: تنظيم البلدية وحدودها ومساحتها وإتساعها يحدده القانون.

المادة50: ينتهي النظام الخاص بالأراضي الجنوبية.

المادة51: تقاد البلديات بواسطة مجالس منتخبة بالتصويت المباشر والسري والمجالس التي يكون بها الانتخاب هي المجالس العامة والمجالس البلدية ومجالس الجماعة[2].

المادة52: يكون عدد نواب البلدية والجماعة مناسباً ومساوياً لكل قسم انتخابي ويكون لكل هيئة انتخابية ممثل واحد على الأقل.

المادة53: تتألف المجالس العامة بصفة انتقالية من عدد من النواب متساوي تماماً بين ممثلي كل هيئة انتخابية.

المادة54: سلطة المجالس البلدية المحددة في قانون من المادة51 مدتها، انتخابها، نظامها، تركيبها يحددها القانون.

---

[1]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1945)، المرجع السابق، ص ص 40–41.

[2]– سعد طاعه، المرجع السابق، ص56.

المادة55: تنفيذ قرارات المجالس المنتخبة، البلدية، العامة، الجماعة تسند إلى رئيس المجلس.

المادة56: عمل الموظفين وتمثيل المصالح والمراقبة الإدارية للمجالس المحلية في الجزائر تحت إشراف مندوبي الحكومة المعينون من مجلس الوزراء[1].

الفصل الحادي عشر: أنظمة مختلفة احتوي مادة واحدة 57:

المادة57: جميع الأنظمة الخاصة التي لم يشير إليها القانون الحالي الجزائري ستحدد بقوانين يصوت عليها المجلس الجزائري في دائرة القوانين المعمول بها في الاتحاد الفرنسي[2].

الفصل الثاني عشر: أنظمة انتقالية 03 مواد من 58 إلى 60 و وهي كالتالي:

المادة58: ينتخب المجلس الجزائري للمرة الأولى خلال أربعة أشهر على الأكثر من يوم إعلان القانون الحالي.

المادة59: أما ما يخص مبدأ المجمعات الانتخابية وتناسب الممثلين لكل واحد منهما ووضعية المواد 12، 13، 22، 35، 52، 53 فلا يمكن تعديلها أو نسخها قبل الأنظمة المذكورة حسب شروط يحددها قانون نظامي[3].

المادة60: تصبح الموادمن 01 إلى 15 من هذا القانون فاقدة عند إعلان القانون الحالي تصبح المواد 16 و35 و57 من القانون الحالي نافذة عند إبتداء المجلس الجزائري في العمل.

---

[1]– سعد طاعة، المرجع السابق، ص57.

[2]– عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، المرجع السابق، ص367.

[3]– المرجع نفسه، ص368.

يبدأ من تنفيذ المواد 48 إلى 56 من القانون الحالي عن إعلان القانون المعين في المادة49[1].

المبحث الرابع : تحليل محتوى القانون العضوي

دارت العديد من المناقشات حول هذا الدستور ومحتواه، وحول إصداره وبعد هذه المناقشات صودق عليه في **20 سبتمبر 1947**، حيث تلقى معارضة كبيرة من الأوروبيين والجزائريين ، ذلك بسبب ما احتواه من مواد حسب الأوروبيين تخدم مصالح الجزائريين، وهي إصلاحية ولكن العكس في ظاهرها إصلاحية ولكن في باطنها لا تخدم إلا مصالح فرنسا، إحتوى على 60 مادة و12 فصل، فالفصل الأول بعنوان النظام السياسي واحتوى على 03 مواد:

المادة الأولى من هذا القانون نصت على أن الجزائر مجموعة مقاطعات تتمتع بالاستقلال المالي ،الشخصية الإدارية، والمدنية لا تطبق عليها القوانين المعمول بها في فرنسا، فيصبح البرلمان في باريس هو من يصدر القوانين والتشريعات في الجزائر التي لم تستثنى منها[2]. وبهذا بقيت الجزائر جزء من فرنسا أو تعتبر هذه المادة تأكيد لأمرية 7مارس 1944 و7 أفريل 1946 ،فلم تأتي هذه الأخيرة بأي جديد يذكر[3].

المادة الثانية والتي أتت لتبطل مفعول المادة الأولى، فقد نصت على إلحاق الجزائر كمستعمرة فرنسية ،مع إبقاء الوضع السائد من قبل ،رافضة التخلي عنها والإعتراف باستقلالها، رغم مطالبة الفيدراليين بالتمتع بالشخصية الذاتية[4] أما **المادة الثالثة** من هذا القانون الأصم ،فقد أعطت الجزائر مكانة في الإتحاد الفرنسي من خلال حق التمثيل فناصفت بين ممثلي الجزائر

[1]– عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر والدراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص368.

[2]- محفوظ قداش ،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق ،ص1027.

[3]– عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1947– 1954، ج3،د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب ENAL، الجزائر، 156، ص40.

[4]– سعد طاعة، المرجع السابق، ص59.

وممثليها معتبرة أن الجزائر أحد مستعمرات ما وراء البحار وذلك حسب المادة 66 من دستور الجمهورية الفرنسية[1].

أما **الفصل الثاني** والذي كان في الحقوق السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية احتوى على 7مواد:

فالمادة الرابعة نصت على المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ، بصفتهم مواطنين فرنسيين، في ظل الاتحاد الفرنسي فيتمتعون بجميع الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهذا حسب ما تضمنته المادة 81 من دستور الجمهورية الفرنسية ،بالإضافة إلى توفير وفتح مناصب الشغل لهم في الوظائف العمومية[2]، وإعترفت كذلك بحق المرأة المسلمة الجزائرية في الإنتخاب ولكن يبقى هذا الأمر مرتبط بموافقة الجمعية الجزائرية وهذه أحد العراقيل التي وضعتها فرنسا من أجل عدم تمتع المرأة الجزائرية بحقوقها[3].

اما **المواد 6 و7** فنصت على أن الجزائريين المقيمين في فرنسا ،لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التي يتمتع بها الفرد الفرنسي هناك، وكذلك الفرنسيين المقيمين في الجزائر، يتمتعون بنفس الحقوق ونفس الواجبات.

كما نص هذا الدستور على فصل الدين عن الحكومة ،وترك تسيير أموره بيد المسلمين فيتصرفون حسب مصالحهم الدينية وليس حسب أهواء الإدارة الفرنسية[4]، واعتبر كذلك الأعياد الإسلامية كعيد الفطر، وعيد الأضحى، المولد النبوي، عاشوراء قانونية[5] فصل الدين الإسلامي

[1]– سعد طاعة، المرجع السابق، ص53.

[2]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق ،ص1027.

[3]– عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج3،المرجع السابق، ص48.

[4]– براهمة بلوزاع، المرجع السابق، ص22.

[5]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق ، ص1027.

كما فصل الديانتين المسيحية والموسونية بموجب قانون 1905 الفرنسي[1] ولكن وضعت فرنسا العراقيل من أجل عدم تحقيق ذلك.

وكذلك نص هذا القانون على أن الجزائريون والجزائريات الذين احتفظو بأحوالهم الشخصية الإسلامية يواصلون إدارة شؤونهم وفقاً لقوانينهم وأعرافهم الاسلامية[2].

ليعترف هذا الأخير بأن اللغة العربية لغة رسمية كالفرنسية، أحد لغات الإتحاد الفرنسي، وعمل على الاستعداد لتعليمها في كافة المستويات،[3] ولكن كانت هذه مجرد وعود فلم يسمح بتعليم اللغة العربية في المدارس الحرة الجزائرية التي أنشأت بأموالهم الخاصة[4].

أما في مجال النشر، فالصحافة باللغة العربية كانت تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الصحافة باللغة الفرنسية.

المادة11 من **الفصل الثالث** الذي إحتوى 11 مادة وكان عنوانه المجلس الجزائري، نصت عل تأسيس مجلس جزائري، يتكون من 120 عضو 60 عضو أوروبي و60 عضو جزائري ،ويكون ذلك عن طريق الإقتراع السري لمدة 04 سنوات ،وقد حافظ هذا المجلس على إزدواجية الهيئة الإنتخابية[5]، وهذا ما أبرز تفوق الهيئة الانتخابية الثانية "**الأوروبية**" بثلاثة أخماس المقاعد في الجمعية الجديدة، لأن الفرد الأوروبي الواحد يساوي 8مسلمين جزائريين [6] في هذا المجلس تم المساوات بين أقلية أوروبية 600 ألف و8ملايين جزائري.

---

[1]– إبراهيم العقون، ج3، المرجع السابق، ص47.

[2]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق ، ص1027.

[3]– المرجع نفسه، ص1027.

[4]– إبراهيم العقون، ج3، المرجع السابق، ص48.

[5]– محمد حربي، المرجع السابق، ص13.

[6]– مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص186.

أما **المواد 14 و15** فقد وضعت مجموعة من الشروط للمشاركة في العملية الانتخابية مثل السن 23سنة على الأقل، غير متابع قانونياً بالإضافة إلى إكتسابه حق المواطنة، حسن السيرة، والحصول على أوسمة، هذه الشروط وضعت وفق مرسوم 2 فيفري 1852، ومراسيم أمرية 14 أوت 1945[1].

ونص هذا الدستور كذلك على تأسيس جمعية جزائرية، تقوم بإدارة شؤون البلاد مع إدارة الوالي العام، وكذلك تأسيس مجلس حكومة مع الوالي العام، ينفذ مقررات هذه الجمعية، يتألف من 06 أعضاء 02 يعينهم الوالي العام، و02 نواب ينتخبون سنوياً من طرف الجمعية الجزائرية من بين أعضائها، نائب فرنسي وآخر جزائري، والرئيس ونائب لرئيس يكون عكس جنسية الرئيس[2]. كانت المساواة غير عادلة بين 10 مليون جزائري و800 ألف مستوطنة في هذا المجلس.

الفصل الخامس الذي خصص للميزانية الجزائرية ، إحتوى **04 مواد:** إلغاء المجالس المالية وتعويضها بالمجلس الجزائري ، الذي أُعطت له صلاحية دراسة الميزانية الجزائرية[3]، كما يملك الحق في إبتكار المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ويوافق أيضاً على المشاريع المتعلقة بالقروض والضرائب، ولكن هذه الميزانية لا تدخل حيز التنفيذ إلا بمصداقة الحكومة الفرنسية[4].

عمل هذا القانون على توسيع نشاطات الحاكم العام ،فأصبح السلطة العليا لفرنسا، وهو الممثل لها في الجزائر، يكون تابع لوزارة الداخلية، فيقوم الحاكم العام بالمصادقة على القرارات

[1]– سعد طاعه، المرجع السابق، ص60.

[2]– إبراهيم العقون، ج3،المرجع السابق، ص41.

[3]– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، د.ط، الهدى، الجزائر، 2013، ص385.

[4]– أحمد توفيق المدني، المرجع السابق ،ص181.

الصادرة من المجلس الجزائري، وكذلك المحافظة على أمن واستقرار البلاد الجزائرية، وتجنيد السلطات العسكرية لذلك، ليشرف على الدوائر المدنية ما عدا التابعة للقضاء والعدل[1].

أما **الفصل العاشر**: المجالس المحلية إحتوى **09 مواد:** وقد تناول في مادته 50 إلغاء النظام العسكري من الجنوب ووضعه تحت الإدارة المدنية ولكن هذه المادة كباقي المواد لم توضع موضع التنفيذ،[2] كذلك عمل على إلغاء عمل البلديات المختلطة[3] ونظم المجموعات المحلية إلى البلديات وولايات[4]، وسمح بالتمثيل في المجالس المحلية البلدية، العامة والجماعية فهذا ما أدى إلى خلق تناقض بسبب التمثيل الغير المتساوي للأكثرية مع الأقلية[5].

سلبيات الدستور:

1. المجلس الجزائري ليس له صلاحيات في التشريع حيث لا يقوم بإصدار قرارات إصلاحية للجزائر.
2. اعتبر الجائريين مواطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق[6] فيتساوى 9 ملايين جزائري مع مليون أوروبي، بالإضافة إلى حرمانهم من حق التشريع[7].
3. تدخل الإدارة الفرنسية في الانتخابات من خلال النواب الموالين لها وهم جماعة بني وي وي.
4. تقليص مهام الجزائريين في إدارة البلاد الجزائرية.

---

[1]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص121.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص467.

[3]– أحمد مهساس، المرجع السابق ، ص315.

[4]– إبراهيم العقون، ج3،المرجع السابق، ص44.

[5]– سعد طاعه، المرجع السابق، ص66.

[6]– إبراهيم بلوزاع، المرجع السابق، ص22.

[7]– الطاهر غول، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية 1919– 1954، مذكرة لنيل ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2013– 2014، ص72.

5. الإبقاء على الجزائر كجزء من فرنسا[1] وهي 03 عمالات[2]

إيجابياته:

1. إلغاء الاستثنائية وفتح المناصب العامة،أمام الجزائريين مع تكافئ الفرص ،وتساوي بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات.
2. أقر هذا الدستور بمبدأ التساوي في المجالس الانتخابية بين الأوروبيين والجزائريين.

الإعتراف بحرية الدين وإنفصاله عن الحكومة، وارجاع ادارة أمور المسلمين الى مبادئ الدين الإسلامي ليس على هوى الإدارة.

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أنه تم:

إنشاء المجلس الجزائري الذي يشكل من 120 عضو مناصفة بين 60 عضو أوروبي و60 عضو جزائري يدرس الميزانية العامة للجزائر، ويتكون أعضائه من الموالين للسلطات الاستعمارية، التي تتدخل بطريقة مباشرة في تعيينهم[3].

وأخيراً يمكن القول أن فرنسا وضعت هذا الدستور، احتوى على بعض البنود لصالح الجزائريين، مثل الاعتراف بحرية الدين، ومبدأ التساوي في المجالس الانتخابية بين الجزائريين والأوروبيين، كما قامت بإلغاء البلديات المختلطة، إلغاء الحكم العسكري خاصة في مناطق الجنوب، وجعلت التعليم باللغة العربية ،منح حق الانتخاب للمرأة تهدف من خلاله إلى تهدئة الجزائريين وإمتصاص عضبهم ،وربط الجزائر بفرنسا هذا ما جعل الأوساط الجزائرية تتأكد من عقم النضال السياسي وضرورة تغير أسلوب النضال نحو العمل المسلح.

---

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص469.

[2]– مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص186.

[3]– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق ، ص ص 385– 386.

الفصل الثالث

تأثير القانون على الحركة الوطنية الجزائرية

المبحث الأول: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

المبحث الثاني: حركة انتصار الحريات الديمقراطية

المبحث الثالث: الحزب الشيوعي الجزائري

المبحث الرابع: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية

المبحث الأول: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)

رفض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، القانون التنظيمي للجزائر الذي وضعته فرنسا في **20 سبتمبر 1947**، بعد الصدمة التي أحدثها مضمون الدستور ،حيث قدم أعضاؤه استقالتهم من عضوية مجلس الجمهورية في رسالة موقعة من طرف رئيس البيان وأعضائه[1].

كما أبدى فرحات عباس رأيه قائلاً: "**أن قرارات المجلس الجزائري يصادق عليه بأغلبية الأصوات، ولكن أن صدر طلب من الوالي العام من اللجنة المالية ،وأن ربع أعضاء المجلس فحين ذاك لا تصبح المصادقة نافذة المفعول**"[2].

بدأ فرحات عباس نشاطه الانتخابي بنشر بيان، قال فيه قبل أيام قليلة من الانتخابات "**أردنا أن نعلن قوائمنا الانتخابية، تحت ظل البيان نحن حازمون في هذا القرار هذا هو انتصارك الأول ،أخي المنتخب احتشدت كل الجزائر حول بيان الشعب الجزائري ،ويبقى التأكد في صناديق الاقتراع... الخ، سنطالب بدستور ديمقراطي من أجل الجزائر ومنح حق المواطنة الجزائرية لجميع السكان دون تمييز**"[3].

عند إعلان إدارة الاحتلال في الجزائر، عن انتخابات البلدية المقررة إجرائها يومي 19 و26 أكتوبر 1947، قرر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المشاركة في الانتخابات البلدية والاعداد لها تحت شعار الترقية الاجتماعية للشعب الجزائري، ومن ثمة يسعى لإقناع المنتخبين

---

[1]– أحمد بن مرسلي، ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1نوفمبر 1954– 31 ديسمبر 1955، د.ط، منشورات المركز الوطني للداسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،دط، ص95.

[2]– فرحات عباس، دليل الاستعمار، تر: فيصل الأحمر، د.ط، دار المسك، الجزائر، د.س، ص133.

[3]– رضا بن عتو، هاجر عتوم، النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1945– 1947 من خلال بعض الوثائق الأرشفية، مجلة تطوير، المجلد08، العدد02، 2021، ص214.

بأن اعتبارهم لممثله يعني الدعم المطلق للنضال ضد الجهل والأمية ،كما نادى المنتخبين للدفاع عن المصالح الجزائرية[1].

تحصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 18% من الأصوات المعبر عنها، مع العلم أن حصة المسلمين لا تزيد على $\frac{5}{2}$من مجموع مقاعد المجالس البلدية.

أما حركة انتصار الحريات الديمقراطية تحصلت على 3% من الأصوات، وحزب الشيوعي الجزائري تحصل على 4% أما مرشحي الإدارة الفرنسية تحصلوا على 45% من الأصوات[2].

كما أجرت الإنتخابات الأولى لجمعية الاتحاد الفرنسي في نوفمبر 1947 ،وفاز فيها الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس، من خلال تجربته الواسعة في خوض الانتخابات، أم حركة الانتصار رأى مناضليها الابتعاد عن مهزلة الانتخابات التي تم تزويرها من قبل الحكومة الفرنسية، وقاموا بتأسيس المنظمة الخاصة 1947[3].

عند إجراء انتخابات المجلس الجزائري المقرر في 4 أفريل 1948، ولضمان نتائجها تم عزل الحاكم العام في الجزائر من قبل إدارة الاحتلال شاتيينو (chtaigneau) وعوض بالحاكم مارسيل إدموند نيجيلان Marcel Edmond Naegelen، شارك حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A وتحصل على 17.5% من الأصوات المعبر عنها وفاز بـ 08 مقاعد[4].

---

[1]– العربي الزبيري، المرجع السابق، ص121.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق ،ص465.

[3]– عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899– 1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2004– 2005، ص210.

[4]– بن يوسف بن خدة، المرجع السابق ، ص168.

وتحصل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D على 30.6% من الأصوات وفاز بـ: 09 مقاعد وتحصل الأحرار على 45% من الأصوات وفازوا بـ: 41 مقعد.

وبذلك حققت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر رغبتها عن طريق التزوير، واستعمال العنف،القتل، والاعتقالات ضد مرشحي حزب حركة الانتصار في الانتخابات[1].

ما بين 25 و27 سبتمبر 1948 عقد حزب الاتحاد الديمقراطي ،مؤتمر وطني له بمدينة سطيف تحت عنوان تطلعات حول حاضر ومستقبل الجزائر.

طالب في هذا المؤتمر بالوحدة المغاربية في إطار اتحاد شمال إفريقيا:

- ادخال الديمقراطية إلى المجالس الجزائرية.
- ضرورة إلغاء القوانين المفروضة على الجزائريين المسلمين.
- تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية[2].
- عقد الاتحاد الديمقراطي مؤتمره الثاني بمدينة تلمسان ما بين 16 و 18 سبتمبر 1949 ومن خلاله أكد فرحات عباس بقاء حزبه مخلصاً لمبادئه رافضاً الاحتلال الفرنسي، ووجه نداء إلى منظمة الأمم المتحدة شرح فيها وضعية الجزائر المزرية من 1830 إلى غاية 1949 طالباً منها التدخل لوضع حد للاستعمار الفرنسي في الجزائر[3].
- عند اجراء انتخابات تحديد نصف أعضاء المجلس الجزائري من 4 إلى 11 فيفري 1951 كل 3سنوات، حاز الاتحاد الديمقراطي على 11% من أصوات المسلمين وقاطعتها (ح ا ح د) بسبب المشاكل التي كان يعيش فيها الحزب[4].

---

[1]– شارل روبير جيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص ص 155– 156.

[2]– عز الدين معزة، المرجع السابق، ص211.

[3]– المرجع نفسه، ص212.

[4]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص465.

أما الانتخابات البرلمانية الفرنسية في 17 جوان 1951 كان التزوير فيها كبير، لم يحظى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سوى 9% من الأصوات المعبر عنها وحركة انتصار الحريات الديمقراطية 8% فقط من أصوات المسلمين، وباقي المقاعد كانت من نصيب عملاء الإدارة الفرنسية، ولم يبقى أي من مرشحيها فأدى إلى مقاطعة الحركة الوطنية الانتخابات الولائية في 7 و14 من أكتوبر 1951[1].هناك عدة عوامل ح ش ج (P.C.A) أدي بالحركة الوطنية إلى ضرورة توحيد نضالهم عن طريق إنشاء منظمة تجمعهم وترك خلافاتهم، والاهتمام بالمشكل الرئيسي المتمثل في الاحتلال الفرنسي وكيفية مواجهته[2].

ولهذا استطاعت الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها في عقد اجتماع بالجزائر العاصمة يوم 5 أوت 1951 حضره كل من ممثلون عن **(ا.د.ب.ج)** وممثلون عن **(ح.ا.ح.د)** وكذلك ممثلون عن **(ح.ش.ج)** والعلماء، وبعض الشخصيات المهمة واتفقوا على تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[3].

[1]– عز الدين معزة، المرجع السابق، ص216.

[2]– عامر رخيله، المرجع السابق، ص129.

[3]– قداردة شايب، المرجع السابق ص152.

المبحث الثاني: حركة إنتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D

بعد أحداث 8 ماي 1945 ونتائجها الوخيمة، رفضت ح إ.ح.د **M.T.L.D** جميع الإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي جاءت بها السلطات الفرنسية ، من بينها دستور 20 سبتمبر 1947 ،ولكن قبل الحزب خوض الإنتخابات التي هدف من خلالها إلى إثبات مبادئه وهي "**الحرية والاستقلال**"[1].

بعد الإخفاق الذي حدث في إنتخابات 1946، قرر الحزب العودة مرة أخرى عن طريق المشاركة في الانتخابات البلدية، المقرر إجراؤها في أكتوبر 1947[2]، بعد أن سمح القانون العضوي للجزائر بذلك، فجهز الحزب قوائم إتحاد وقوائم متجانسة وزعت في كل مكان ،ودعا باقي الأحزاب للمشاركة في إتمام هذه القوائم، وهذا ما رفضه إ.د.ب.ج (**U.D.M.A**) ،ورفض الاتحاد الثنائي لهذا اتهمه حزب د **M.T.L.D** بالتعاون والتقرب من الإدارة الفرنسية وأتباعها ،وقد كان برنامج الحزب في هذه الانتخابات يدعو إلى، رفض القوانين المقدمة من طرف الإدارة الفرنسية ، المطالبة بالاستقلال[3].

تفوق الحزب على الأحزاب الأخرى بنسبة 80% من مجمل الأصوات[4] أي 33% من مجمل المقاعد المخصصة للمسلمين[5] في المدن الكبرى الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، بجاية، تلمسان، البليدة،و تيزي وزو[6] أما في مدينة سيدي بلعباس وخنشلة لم يحصل على أصوات، لعدم تقديم قائمة هناك، بسبب القمع من طرف السلطات الاستعمارية، وقد فاز في

---

[1]– سعد طاعه، المرجع السابق، ص ص 84– 87.

[2]– محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط1، 2010 ،ط2، 2011، النعمان، الجزائر، د.س.ن، ص19.

[3]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص 1056– 1057.

[4]– محمد بوضياف، المرجع السابق، ص19.

[5]– بشير بلاح، ج1،المرجع السابق، ص465.

[6]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص1057.

110 بلدية[1]، خاض حزب **ح.إ.ح.د M.T.L.D** هذه التجربة وحده ضد باقي الأحزاب وهذا ما شكل صعوبة في التوفيق بين العمل السري والعمل العلني الشرعي، وبسبب هذا الفوز المحقق أصبحت الحركة **M.T.L.D** أول حزب سياسي جزائري .

بعد هذا النجاح وتخوف المستوطنين من تقلص نفوذهم أمام الجزائريين، وأدركوا فشل الحاكم العام شاتينو chataingneau في تسيير الأمور ،خاصة الانتخابات فقررت الحكومة الفرنسية عزله وتعويضه بالحاكم العام مارسيل إدموند ناجيلان Marcel Edmond Naegelen الذي قام بعمليات التزوير وبهذا قد خرق القانون الأساسي 20 سبتمبر 1947[2].

بموجب هذا القانون تقرر إجراء انتخابات المجلس الجزائري من 4 إلى 11 أفريل 1948، شارك فيها حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية **M.T.L.D** ، ولكن عزم الحاكم العام الجديد المعروف بعمليات التزوير على إفشال هذه الانتخابات أيضاً[3]، فأمر بمنع التجمعات الوطنية، وإيقاف عقد مؤتمر **M.T.L.D** المقرر في جانفي 1948، وكذلك قامت الشرطة والدرك بعمليات ،مداهمة لمراكز الحزب وتفتيش، وأما وسائل التنشيط كالجرائد ،المناشير والملصقات فقد ضيقت الخناق على نشاطهم[4]، لتقوم السلطات الفرنسية بعمليات إعتقال عشية الانتخبات في صفوف المناضلين، لتعتقل 32 مرشح من بين 59 مناضل حكمت عليهم بالسجن والغرامة المالية[5]، عملت على منع توزيع بطاقات الناخبين وسحب دفتر البرنامج الانتخابي للحزب، أما في يوم الإقتراع فقد كونت مكاتب للإنتخابات يترأسها اوروبين، أنشأت مكاتب أخرى لم يصرح بها، لضمان عملية التزوير وفوز الفئة الانتخابية الأولى "**الأوروبيين**"،

---

[1]– يحي بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص88.

[2]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص135 – 137.

[3]– العربي الزبيري، المرجع السابق، ص124.

[4]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2، المرجع السابق، ص1068.

[5]– أحمد مهساس، المرجع السابق ، ص ص 317– 318.

أما مكاتب الإقتراع فلم يُعرف وقت إغلاقها أو فتحها فالبعض منها أغلق على الساعة 11:00 صباحا[1].

لم تكتفى بذلك فقد منعت المنتخبين من مراقبة عملية التصويت، لتتمكن من ملأ الصناديق بأصوات الموتى، الغائبين ،المساجين، والموالين للإدارة الفرنسية، فمنحت كل عون من أعوانها 10 بطاقات من بطاقات الناخبين، بهذا تمت عملية التزوير، فحصلت الأحزاب الوطنية على عدد ضعيف من الأصوات مقارنة بانتخابات أكتوبر 1947[2]. فقد (تحصلت حركة إ.ح.د M.T.L.D على 09 مقاعد من 60 مقعد المخصصة للفئة الانتخابية الثانية ولكن في الحقيقة فقد حصلت على 57 مقعد في هذه الانتخابات)[3].

تواصلت عمليات التزوير في الانتخابات الجزئية للمجلس الجزائري في 11 فيفري 1951، وخلال هذه الانتخابات تحالفت الأحزاب الوطنية وقدمت إحتجاجات ،ضد الإدارة الفرنسية والسياسة المتبعة لتسيير الانتخابات، أعرض حزب مصالي الحاج **M.T.L.D** هذه المرة عن المشاركة فيها بسبب التزوير والظلم الذي تعرضت له في انتخابات 1948، ليتفوق الإتحاد د.ب.ج **U.D.M.A** [4]. وكذلك زورت الانتخابات التشريعية في 17 جوان 1951 ، والبلدية في أكتوبر 1951، حيث سيطر المستوطنين على كل المؤسسات الإدارية والسياسية في البلاد[5].

عمليات الترشح والحملات الانتخابية من أجل المشاركة في الانتخابات التي قدمتها الإدارية الفرنسية في 1947- 1948- 1951 أدت إلى تدهور العلاقات بين الأحزاب السياسية،

[1]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص1068.

[2]- المرجع نفسه، ص1068.

[3]- يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 88- 89.

[4]- سعد طاعة، المرجع السابق، ص139.

[5]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص471.

خاصة بعد عمليات التزوير التي طالتها ، أدت إلى خلاف بين الحكومة الفرنسية والحاكم العام ناجيلان، ما دفعه إلى الاستقالة سنة 1951، ليخلفه ليونار léonard الذي كانت سياسته أبشع، من ناجيلان في الاحتيال والتزوير والقمع[1].

المبحث الثالث: الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A

رحَّب الحزب الشيوعي الجزائري، بقانون 20 سبتمبر 1947 الذي وُضع من طرف نوابه: **حَمَّاد عبد الرحمان الشريف، أليس سيبوريش، مختاري محمد، بيارقابي**، في 13 مارس 1947[2]، في بادئ الأمر لما تضمَّنه من مواد مثل التمثيل الانتخابي[3]، وإبقاء الجزائر جزء من فرنسا، لأن الحزب عارض فكرة استقلال الجزائر في هذا الوقت لأن الأمر ليس في مصلحة الجزائر من جهة وفرنسا من جهة أخرى[4] ،بعد ذلك تغير موقفه اتجاه القانون ، بسبب التمثيل في المجلس الجزائري والمساواة بين أقلية أوروبية وأغلبية جزائرية، وتحديد صلاحيات المجلس وعدم تحقيقه لمطالب الشعب الجزائري، كما طالب الحزب بحله وتعويضه بمجلس يشرف على شؤون البلاد وعلى التمثيل نسبي وانتخابات حرة ونزيهة[5].

---

[1]– جوان غليسي، المرجع السابق، ص92.

[2]– سناء نويجي، دور المثقفين الجزائريين في الثورة التحريرية 1954– 1962 (أحمد طالب الابراهيمي، محمد حربي)، نموذجا، مذكرة دكتوراه تاريخ معاصر، محمد خيضر، بسكرة، 2018– 2019، ص87.

[3]– حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948– 1956، مذكرة دكتوراه في التاريخ، وهران1، أحمد بن بلة، 2014– 2015، ص46.

[4]– بسام العسلي، محمد العربي زبيري، الحزب الشيوعي الجزائري تاريخ وخيانات، د.ط، الطليعة العربية في تونس، بيروت، 1982، ص6.

[5]– حمري ليلى، المرجع السابق، ص47.

بموجب هذا القانون، أعلن عن إجراء الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، شارك فيها الحزب الشيوعي الجزائري **P.C.A** إلى جانب الأحزاب الوطنية M.T.L.D و U.D.M.A تفوقت حركة الانتصار في هذه الانتخابات ليهزم الحزب بإشراف تجمع الشعب الفرنسي[1].

أما انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948 رأى فيها **ح .ش.ج P.C.A** ضرورة لتوضيح مشروعه الاجتماعي وقد تضمن برنامجه الانتخابي:

- إبطال القانون المتعلق بأجور عمال الفلاحة.
- تحسين الأجور.
- تطبيق قرار دفع الأجور حسب ساعات العمل.
- تطبيق مشروع التأمين الاجتماعي الذي رغب الحزب في تطبيقه بالجزائر[2] إلا أن الإدارة الفرنسية عملت على قمع هذه الحملات الانتخابية والدعايات، مما أدى إلى فشل الحزب فيها فتحصل على 5570 صوت في الجزائر، 5450 في وهران، 5255 قسنطينة، أما منطقة الجنوب فقد ربح 1187 صوت أي نسبة 20% من مجمل الأصوات، بسبب هذا التزوير والنتائج الغير المتوقعة ندد الحزب وباقي الأحزاب بهذه العمليات، وكذلك ندد بالتواجد الفرنسي في البلاد[3].
- في سنة 1951 قُرر إجراء انتخابات المجلس الجزائري في فيفري 1951، قررت الأحزاب السياسية عدم المشاركة بسبب ما حدث في سنتي 1947- 1948 ،إلا أن الحزب الشيوعي الجزائري عارض ذلك وشارك فيها، وكذلك في الانتخابات التشريعية التي جرت 17 جوان 1951 أخفق الحزب حصل على 3% من مجمل الأصوات بسبب التزوير[4]، فقُرر القيام

---

[1]- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم، الطيب المهيدي..وأخرون، مر: فريدا السوداني، د.ط، دار تونسية، الجزائر، 1976، ص354.

[2]- سعد طاعه، المرجع السابق، ص119

[3]- المرجع نفسه، ص135.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص471.

بالإنتخابات العمالية ف 7 و14 أكتوبر 1947، هذا ما أدى إلى صراع بين الأحزاب السياسية وتفكك الجبهة الجزائرية بسبب مشاركة ح.ش.ج P.C.A فيها أمام رفض باقي الأحزاب[1].

المبحث الرابع: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

1. تأسيسها:

سعت اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية إلى توحيد جهودها وتناسي خلافاتها، ومحاولة منها لتوحيد مطالبها وتقديمها إلى السلطات الفرنسية ،خاصة بعد فشل أساليب المقاومة السلمية المتمثلة في الانتخابات، إلا أن الحركة الوطنية لم تحقق النتائج المرجوة منها، بسبب التزوير والقع الذي طبقه الإدارة الفرنسية،[2]خاصة في الانتخابات التشريعية 17 جوان 1951 حيث لم يفز أي مرشح من قائمة (ا.د.ب.ج) و (ح.ا.ح.د) ويظهر أن هذه النتائج كانت سبباً في قرار الحركة الوطنية في الاتحاد، وضم الجهود لانشاء الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[3].

انطلقت اللقاءات والمشاورات بين ممثلي الأحزاب السياسية (ا.د.ب.ج) و (ح.ا.ح.د) و (ح.ش.ج .P.P.A) والعلماء في جويلية 1951، وتم الاتفاق على تكوين لجنة تتمثل في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، لتوحيد العمل ووقع على البيان كل من: الشيخ العربي التبسي، ومحمد خير الدين من العلماء، وأحمد فرانسيس وقدور ساطور من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأحمد مزغنة ،مصطفى فروخي من حركة انتصار الحريات

[1]– مصطفى، أوعامري، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920– 1954، مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد 29، 2016، ص465.

[2]– محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص125.

[3]– عبد الحميد عومري، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 1951، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد21، العدد2، ديسمبر2020، ص208.

الديمقراطي ،أما من حزب الشيوعي الجزائري بول كبابيرو ،أحمد محمودي[1]،في اليوم 5أوت 1951 بقاعة سينما بالعاصمة انعقد للإجتماع التأسيسي للجنة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها ،حيث تذكر بعض المصادر أن الاستجابة لاجتماع التأسيسي كانت واسعة جداً حيث حضره عدد كبير من الجماهير الجزائرية، قدموا من مختلف أنحاء الوطن ومعظمهم من المسؤولين عن الحركات الديمقراطية في المدن والقرى، المختلفة تميز المؤتمر بإلقاء ممثلو الأحزاب الخطب وإبراز معاناة الشعب الجزائري، وعدم احترام فرنسا لاختياراتهم بتزوير الانتخابات ونتيجة لهذا الاجتماع تشكل:[2]

- **المجلس الإداري:**

وهو عبارة عن اللجنة الإدارية للجبهة الجزائرية وتتكون من ثلاثين عضوا ستة أعضاء لكل تشكيلة وستة يمثلون المستقلين.

- **المكتب الدائم:**

وهو عبارة عن الأمانة العامة للجبهة يتشكل من عشرة أعضاء[3] وهم: **العربي التبسي ، الشيخ محمد خير الدين، أحمد مزغنة، الأستاذ عبد الرحمان كيوان، أحمد بومنجل، قدور ساطور، أحمد توفيق المدني، الأستاذ مندور (غيابياً) ،والسيد بول كابالليرو، السيد الكوش يونس**[4].

---

[1]– عامر رخيله، المرجع السابق، ص130.

[2]– حميدي أبو بكر الصديق، مهد علي مساعد، مظاهرات الفكر الوحدوي في برنامج الحركة الإصلاحية (الجبهة ج للدفاع عن الحرية واحترامها /نموذجا، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد4، ديسمبر2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص125.

[3]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص ص 1166– 1165.

[4]– عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون،ج3، المرجع السابق ،ص170.

برنامجها:

كانت في البداية نشيطة واستطاعت أن تجمع حولها أعدادا كبيرة من الجماهير الجزائرية ووسعت إلى تحقيق أهدافها واسترجاع السيادة ويتمثل برنامجها فيما يلي:

- عدم تحميل المسؤولية للجبهة لأي عمل أو اجراء يتخذه أحد أعضائها دون علمها.
- القيام بحملة صحفية بعد الانتهاء من الاجتماع.
- تقوم فروع الجبهة بعقد اجتماعات بمختلف أرجاء الوطن[1].
- ارسال وفد من الجبهة الجزائرية إلى فرنسا لاداء حملة دعائية من خلال عقد ندوات صحافية، والاتصال بالأحزاب والشخصيات ،وكذلك المنظمات الديمقراطية الفرنسية وأعضاء البرلمان.
- ارسال مذكرة إلى المنظمات الدولية تبين أهداف الجبهة.
- المكتب الدائم للجبهة يقوم بتوزيع لوائح احتجاجية على مناضلي الأحزاب والهيئات والشخصيات لإمضائها[2].

أهداف الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

سعت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ،منذ تأسيسها 1951 إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية المزورة التي جرت في 17 جوان 1951.
- احترام حرية التصويت في المجموعة الانتخابية الثانية[3].

[1]– محمد بوشنافي، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها من خلال جريدة المنار الجزائرية، عصور الجديدة، العدد 21، 22 ماي 2016، ص314.

[2]– المرجع نفسه، 312.

[3]– خالد حموم، الشيخ التبسي والحركة الوطنية الجزائرية، مجلة رؤي تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، المجلد1، العدد1، جوان 2020، ص5.

- احترام الحريات الأساسية، حرية الضمير، حرية الفكر، حرية الصحافة، حرية الاجتماع.
- اطلاق سراح جميع المساجين السياسيين.
- فصل الدين الإسلامي عن الدولة[1].

نشاط الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها:

من بين **أهم النشاطات** التي قامت بها الجبهة نذكر:

- موقف الجبهة الجزائرية من الانتخابات المقررة اجراءها في 7 و14 أكتوبر 1951،حيث اجتمع أعضاؤها لدراسة قضية المشاركة في الانتخابات من عدمه،ا بعد الاجتماع قرر الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، وكذلك حركة انتصار الحريات الديمقراطية مقاطعة الانتخابات ،ماعدا الحزب الشيوعي فضل المشاركة في الانتخابات، ورأى أنه قرار خاص بالحزب الشيوعي وحده ولا يخص الجبهة كلها[2].
- ارسال وفد إلى منطقة الأوراس لتحقيق وتقصي في الحوادث الدامية التي ترجع إلى الانتخابات 17 جوان 1951، وما حملته من تزوير وقمع والتهديد الذي لجأت إليه الإدارة الفرنسية لاجبار السكان على انتخاب، مرشحي الإدارة الفرنسية وبعد انهاء الانتخابات تعرض أهالي المناطق إلى شتى أنواع العذاب ، فقامت الجبهة الجزائرية بارسال احتجاجاً إلى الوالي العام لسحب قواته من المنطقة[3].
- عقد عدة اجتماعات في المدن الكبرى بلغ عددها 15 اجتماع.
- تنظيم لقاءات ومظاهرات فلقد دعت الجمعية الجزائرية ، جميع المواطنين إلى المشاركة في التظاهرات يوم 23 ماي 1952 تطالب بالإفراج عن المعتقلين والتنديد بالعنف[4].

---

[1]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830– 1954، المرجع السابق، ص125.

[2]– محمد بوشناقي، المرجع السابق، ص317.

[3]– عبد الحميد عومري، المرجع السابق، ص210.

[4]– حميد أبو بكر الصديق، محمد علي مساعد، المرجع السابق، ص161..

- ارسال رسالة من قبل لجان وهران إلى السلطات الفرنسية تندد بالعمليات العنف، كما طالبت بالإفراج على جميع المساجين.
- قامت الجبهة الجزائرية بنشر الإعلانات ونداءات.
- القيام بارسال برقية إلى لجنة حقوق الانسان الدولية ، لنظر في حالة السجناء الذين قاموا بالإضراب عن الطعام لمدة حوالي 24 يوم حيث بلغ عددهم أثني عشرة شخص[1].
- التنديد بالأضاع المزرية للمعتقلين السياسيين.
- تقديم لائحة عن حالة السجناء في كل من سجن الشلف، وهران، الأغواط والأصنام[2].
- مكافحة القمع.
- التضامن مع المعتقلين السياسيين.
- الدفاع عن حرية التعبير وحرية الصحافة[3].

مصير الجبهة الجزائرية:

بعد تشكيل الجبهة بقي مشكل المشاركة في إنتخابات أكتوبر 1951 الشغل الشاغل للحركة الوطنية ، فقرر كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)U.D.M.Aعدم المشاركة في هذه الانتخابات، ولكن الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A وبطلب من الحزب الشيوعي الفرنسي عمد إلى المشاركة فيها ، وذلك بحجة اسماع صوته للشعب الجزائري، وكذلك المحافظة على أنصاره من الأوروبيين[4] وهذا ما أدى بالتأثير سلباً على علاقات الأطراف المتحدة، وخروج حركة إنتصار الحريات الديمقراطية(M.T.L.D) من الجبهة الجزائرية التي دعى إلى تأسيسها والذي بقي فيها

[1]– حميد أبو بكر الصديق، محمد علي مساعد، المرجع السابق، ص162.

[2]– عبد الحميد عومري، المرجع السابق، ص210.

[3]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص1167.

[4]– عمار رخيلة، المرجع السابق، ص133.

شهرين[1]، في هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني: "... **قررت الجبهة بأصوات 3 ضد واحد مقاطعة تلك الانتخابات ومنازلة الحكومة في ميدانها، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان، قد قررت الإدارة العليا للحزب الشيوعي المشاركة لا لكي تنال أصوات أو تفوز بعدد النواب إنما لكي تسمع صوتها للشعب، وتقول له كلمتها الصريحة أثناء معركة الانتخابات فساءت الصلات بيننا، واستاء حزب البيان من ذلك فسل خيوطه من الجبهة وانسحب، وبانسحابه لم تبق جبهة، وفقدت تجانسها[2]، فلم يبق منها إلا مجموعة من الأوراق ودفتر محاضر جلسات لا أزال محتفظاً به، بصفتي أمينها العام**"[3]، حكم على هذه الجبهة منذ اشتراك حزب P.C.A في الانتخابات بالفشل هذا الذي أدركته حركة انتصار الحريات M.T.L.D منذ تأسيسها ،وذلك بسبب توجهات ومطالب الأحزاب المتحدة[4] فلم تستطع الجبهة أن توحد أرائهم حول خط سير موحد لاختلاف محتوى العقيدة والتكتيك[5]، ذهب البعض إلى أن الجبهة كانت دفاعية لا هجومية ومجمل مطالبها كانت سلبية ،وهذا السبب وراء فشلها، أو أن الأهداف التي أسست من أجلها غير كافية ومحدود، ويرى آخرون أن السبب هو التعصب الحزبي ،وإنشغال كل حزب بمصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة، بالإضافة إلى أن إطار عملها محدد في المعركة الانتخابية وإنتهت بإنتهائها[6].

---

[1]– فاطمة زهرة آيت بلقاسم، الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الحركات الوطنيةالمغاربية الجزائر والمغرب نموذجا دراسة ميدانية 1939– 1956، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016– 2017، ص209.

[2]– عمار رخيلة، المرجع السابق، ص133.

[3]– المرجع نفسه، ص133.

[4]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2،المرجع السابق، ص 1164– 1165.

[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري،المرجع السابق، ص126.

[6]– عبد الحميد عموري، المرجع السابق، ص 214– 215.

بالإضافة إلى إفلاس الجبهة، لم تحقق الجبهة أي من مطالب الشعب الجزائري وهذا ما أكدته اللجنة المركزية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D في مؤتمر ها الوطني الجزائري.

"**إن التجربة الأخيرة للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تعلمنا بأن الاتحاد الذي يكون برنامجه موجزاً أو عاماً جداً، لا يمكنه أن يعمر طويل، وإن ماهو مطلوب اليوم من الشعب الجزائري هو البحث عن تصور جديد للاتحاد يتجسد في صيغة وبرنامج جديدين وتعلن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بأن كل اتحاد لا يستند على قواعد شعبية صلبة ولا يأخذ في اعتباره مطالح الشعب الجزائري وحدها ، ولا يستجيب لاهتماماته العميقة لن يكون إلا وهماً، وسيكون منذ البداية محكوماً عليه بالفشل الذريع**"،[1] لم تدم كثيراً ففي ماي 1952 انسحب الاتحاد الديمقراطي منها وتلته M.T.L.D في نوفمبر 1952[2] وبهذا انحلت الجبهة المحكوم عليها بالفشل منذ تأسيسها، لأن مطالبها وأهدافها لم تلبي ما كان يسعى له الشعب الجزائري والحركة الوطنية ، ولم تلبي الهدف الأساسي وهو نيل الاستقلال والتخلص من التواجد الاستعماري.

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن فشل الأحزاب السياسية في إيصال ممثليها إلى المجالس النيابية، بسبب التزوير الذي اعتمدتهُ فرنسا في انتخابات 1948 و1951 ،القمع والاعتقالات التي تعرض لها حزب ح.ا.ح.د جعل الحركة الوطنية تكثف جهودها وتوحيد مطالبها ،وقامت بتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في جويلية 1951، ومن أهم مطالبها إلغاء انتخابات 17 جوان 1951 واحترام الحريات الأساسية ،فصل الدين عن الدولة ،رفض القمع واحترام حرية التصويت ،أما نشاطها فكان محدود فقد قررت الجبهة

[1]– دون مؤلف، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962،د.ط، القصبة، الجزائر، د.س.ن، ص55.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص472.

مقاطعة انتخابات أكتوبر 1951 لكن الحزب الشيوعي قرر خوض الانتخابات، مما أدى بالاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائري للانسحاب من الجبهة، وبهذا فشل التحالف السياسي بين الأحزاب الجزائرية وأدى إلى تفكك وانهيار الجبهة.

الخاتمـــــة

خــاتمة:

إن التأثير الذي تركته الحرب العالمية الثانية في الجزائر ، ظهر جلياً في تطور الوعي لدى الشعب الجزائري والحركة الوطنية من جهة أخرى، بسبب ما ترتب عن أحداث 8 ماي 1945 من نتائج وخيمة ،في الجانب الإجتماعي ،خسائر مادية وبشرية كبيرة، والجانب الاقتصادي وخاصة الجانب السياسي الذي شكل بعد هذه الأحداث ، ،تهديداً للتواجد الفرنسي في الجزائر، بسبب مطالبة الأحزاب السياسية بالاستقلال ،الأمر الذي جعل الشعب يلتف حولها، وبهذا عملت الحكومة الفرنسية، على إصدار إصلاحات 20 سبتمبر 1947 لامتصاص غضب الشعب الجزائر ، بعد مجازر 8 ماي وفصل الحركة الوطنية عن الجماهير.

عبر القانون العضوي في ظاهره عن مطالب الشعب الجزائري، من خلال ما تضمنه من مواد، التي تضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين، ولكن هذه المواد ضمنت الإبقاء على سياسة الإدماج التي إنتهجتها السلطات الفرنسية منذ دخولها إلى الجزائر.

من جهة أخرى فقد لبى مطالب الأحزاب السياسة ،التي تمثلت في إنشاء مجالس منتخبة يحق للجزائريين التمثيل فيها، لكن هذا التمثيل لم يكن عادل بسبب المناصفة بين أقلية أوروبية (مستوطنين) وأغلبية منحهم، بالإضافة إلى منحهم الحق في التمثيل النيابي في المجلس الجزائري والجمعية الجزائرية التي تشكلت بموجب هذا القانون،وكذلك مجلس الحكومة العامة بالجزائر، إلا أن هذا التمثيل كان مجرد لعبة من ألعاب المستعمر لإسكات الجزائريين.

كما جاء هذا القانون بمجموعة من الإصلاحات ،كإلغاء البلديات المختلطة وإلغاء النظام العسكري في الجنوب وتحويله إلى نظام مدني، إلا أن هذه الإصلاحات التي رمت إلى الإدماج الإداري بفرنسا بقيت مجرد وعود مقدمة من مستعمر لم ولن يطبقها لصالح الجزائريين .

- منح القانون الحق في الإنتخاب والتمثيل ، ولكن الحكومة الفرنسية المتمثلة في الحاكم العام ناجيلان، عملت على تزوير الانتخابات البلدية ،المحلية والتشريعية التي جاءت بعد 20 سبتمبر 1947، لتصبح الانتخابات في الجزائر يضرب بها المثل في التزوير تحت شعار "**انتخابات على الطريقة النايجلانية**"، وبهذا لم يتمكن الجزائريين من تحقيق أي نتائج تذكر ، تخدم مصالحهم إثر سيطرة الإدارة الاستعمارية على نواحي الحياة في الجزائر.
- إن فشل الأحزاب السياسية في إيصال منتخبيهم إلى المجالس النيابية بسبب عمليات التزوير، أدى إلى توحيد صفوفها للوقوف في وجه هذه العمليات القمعية التعسفية وكذلك التصدي للحاكم العام ناجيلان، فشكلت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية وإحترامها، التي كرست جهودها من أجل إلغاء نتائج الانتخابات المزورة في سنة 1948- 1951، لكن بسبب إختلاف مطالب وتوجهات الأحزاب السياسية، لم تدم طويلاً وحكم على هذه الجبهة بالفشل وإنحلت سنة 1952.

وفي الأخير فإن هذا القانون العضوي العقيم، الذي لم يأتى بأي جديد يذكر، يعد إمتداد لمراسيم ومشاريع فرنسا المطبقة في الجزائر منذ الإحتلال، فلم يتلقى هذا الأخير أي ترحيب من طرف المستوطنين والجزائريين على حد سواء، بالإضافة إلى أنه بقي حبر على ورق، فلم يجسد على أرض الواقع كأي مشروع قدمته الحكومة الفرنسية، ليتأكد الجزائريين والحركة الوطنية خاصة، أن ما سلب بالقوة يسترجع بالقوة وبأن سياسة اللين لا تنفع وطريق العمل المسلح هو الوحيد للوصول إلى مطلبهم الأساسي وهو الاستقلال.

الملاحــق

الملحق رقم01:تعريف القانون العضوي باللغة الفرنسية

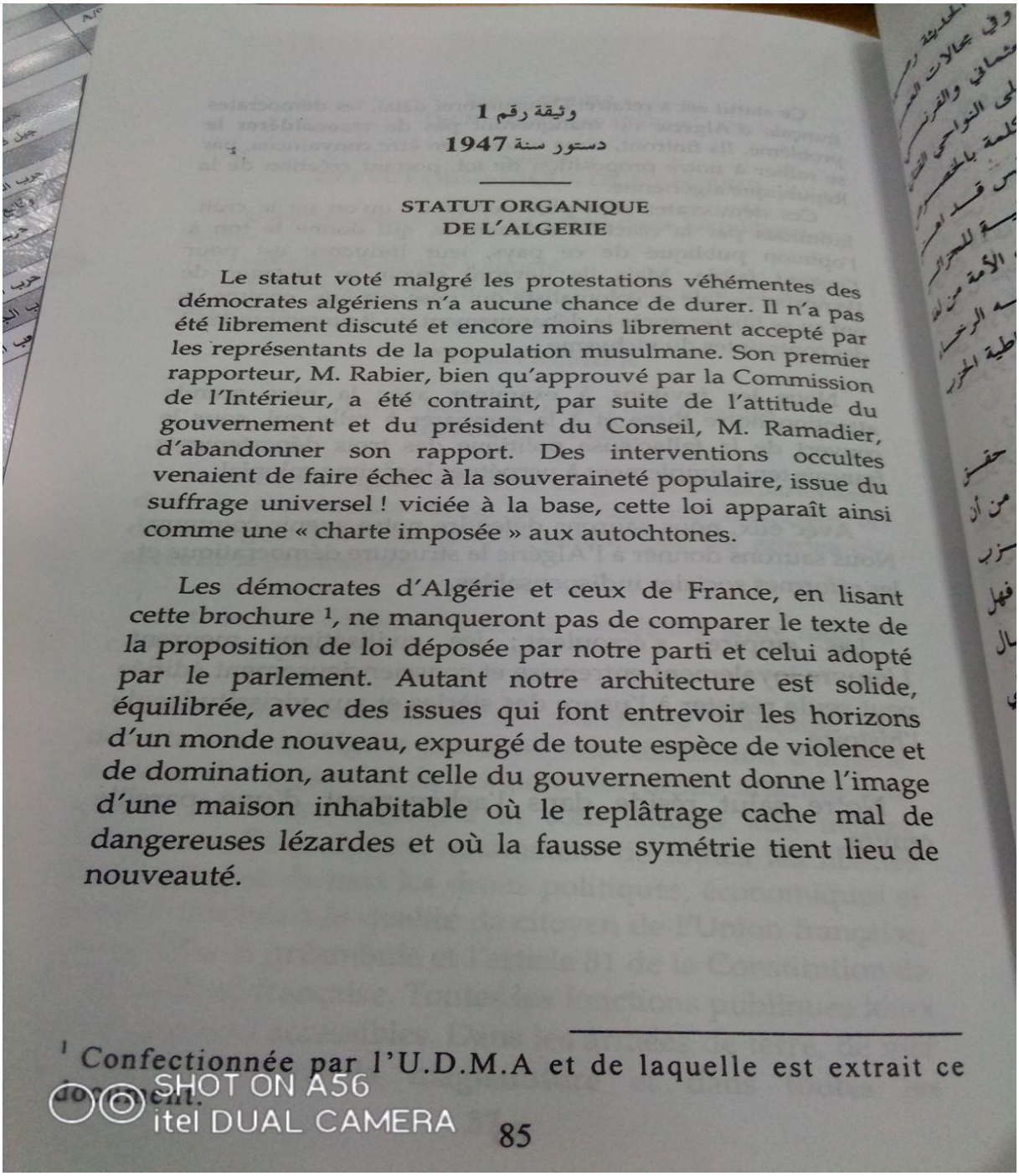

وثيقة رقم 1

دستور سنة 1947

STATUT ORGANIQUE
DE L'ALGERIE

Le statut voté malgré les protestations véhémentes des démocrates algériens n'a aucune chance de durer. Il n'a pas été librement discuté et encore moins librement accepté par les représentants de la population musulmane. Son premier rapporteur, M. Rabier, bien qu'approuvé par la Commission de l'Intérieur, a été contraint, par suite de l'attitude du gouvernement et du président du Conseil, M. Ramadier, d'abandonner son rapport. Des interventions occultes venaient de faire échec à la souveraineté populaire, issue du suffrage universel ! viciée à la base, cette loi apparaît ainsi comme une « charte imposée » aux autochtones.

Les démocrates d'Algérie et ceux de France, en lisant cette brochure [1], ne manqueront pas de comparer le texte de la proposition de loi déposée par notre parti et celui adopté par le parlement. Autant notre architecture est solide, équilibrée, avec des issues qui font entrevoir les horizons d'un monde nouveau, expurgé de toute espèce de violence et de domination, autant celle du gouvernement donne l'image d'une maison inhabitable où le replâtrage cache mal de dangereuses lézardes et où la fausse symétrie tient lieu de nouveauté.

[1] Confectionnée par l'U.D.M.A et de laquelle est extrait ce document.

SHOT ON A56
itel DUAL CAMERA

85

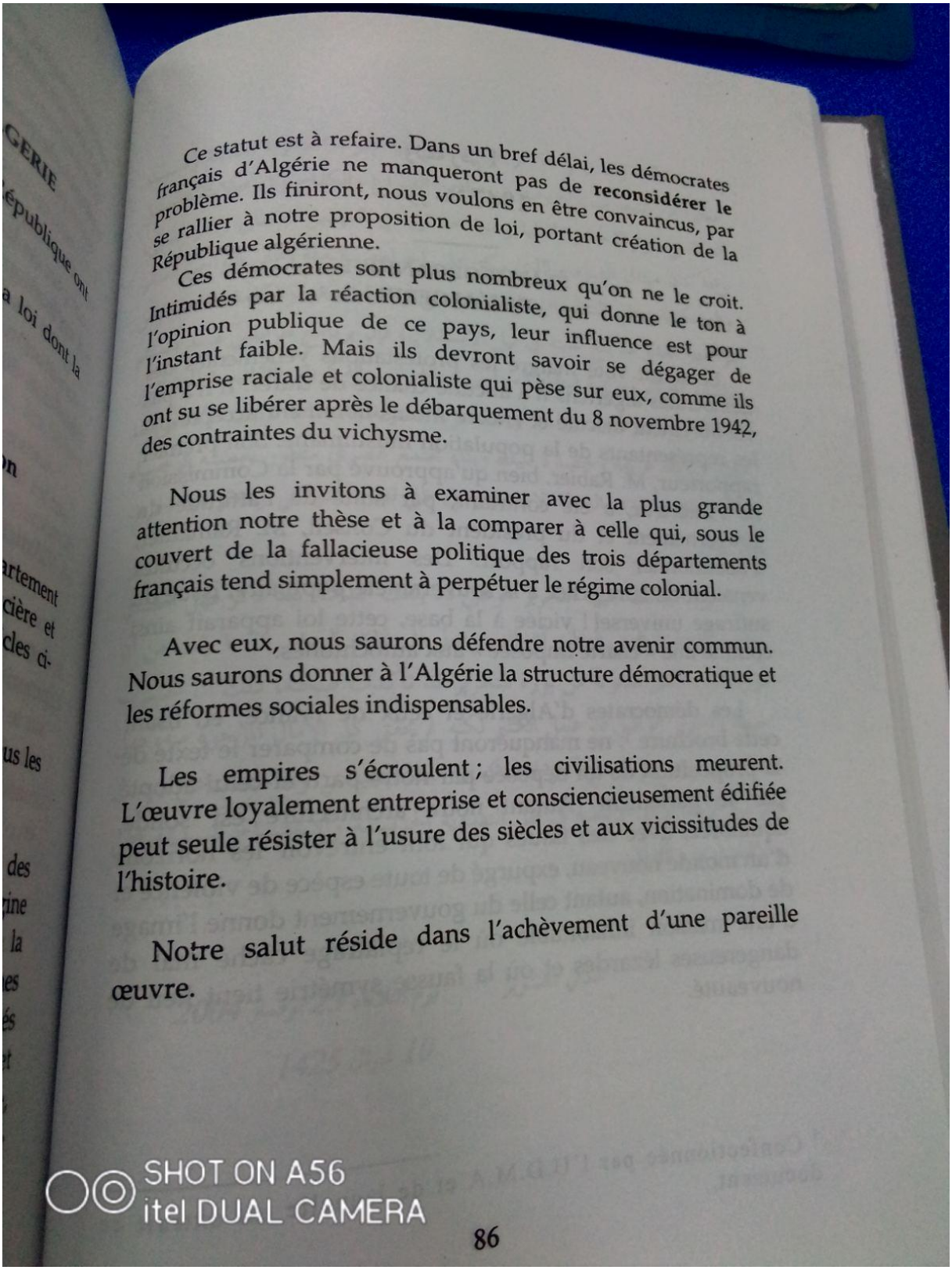

Ce statut est à refaire. Dans un bref délai, les démocrates français d'Algérie ne manqueront pas de **reconsidérer le** problème. Ils finiront, nous voulons en être convaincus, par se rallier à notre proposition de loi, portant création de la République algérienne.

Ces démocrates sont plus nombreux qu'on ne le croit. Intimidés par la réaction colonialiste, qui donne le ton à l'opinion publique de ce pays, leur influence est pour l'instant faible. Mais ils devront savoir se dégager de l'emprise raciale et colonialiste qui pèse sur eux, comme ils ont su se libérer après le débarquement du 8 novembre 1942, des contraintes du vichysme.

Nous les invitons à examiner avec la plus grande attention notre thèse et à la comparer à celle qui, sous le couvert de la fallacieuse politique des trois départements français tend simplement à perpétuer le régime colonial.

Avec eux, nous saurons défendre notre avenir commun. Nous saurons donner à l'Algérie la structure démocratique et les réformes sociales indispensables.

Les empires s'écroulent ; les civilisations meurent. L'œuvre loyalement entreprise et consciencieusement édifiée peut seule résister à l'usure des siècles et aux vicissitudes de l'histoire.

Notre salut réside dans l'achèvement d'une pareille œuvre.

SHOT ON A56
itel DUAL CAMERA

86

الملحق رقم02: بنود القانون العضوي باللغة الفرنسية

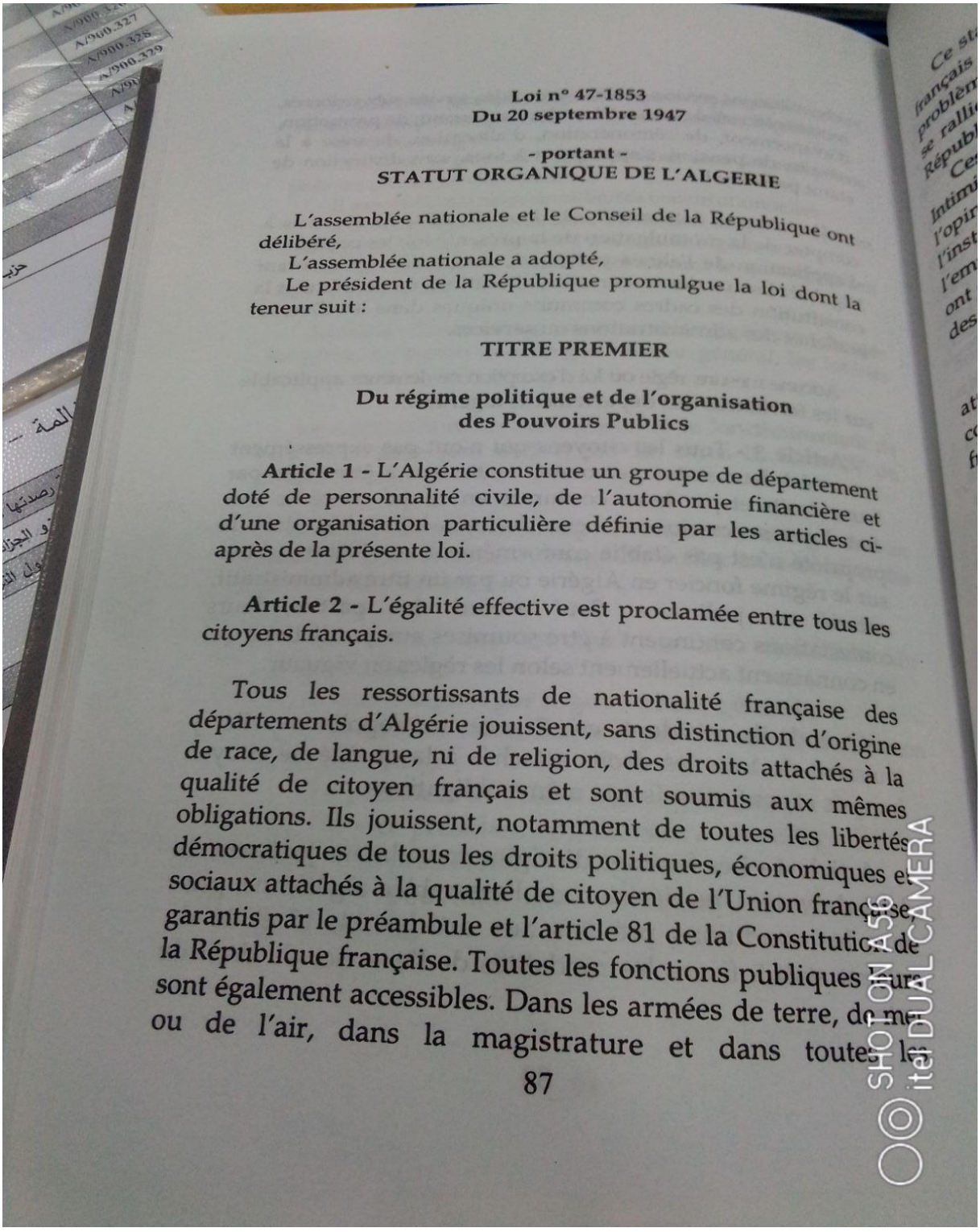

Loi n° 47-1853
Du 20 septembre 1947

- portant -
STATUT ORGANIQUE DE L'ALGERIE

L'assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,
L'assemblée nationale a adopté,
Le président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE PREMIER

Du régime politique et de l'organisation des Pouvoirs Publics

Article 1 - *L'Algérie constitue un groupe de département doté de personnalité civile, de l'autonomie financière et d'une organisation particulière définie par les articles ci-après de la présente loi.*

Article 2 - *L'égalité effective est proclamée entre tous les citoyens français.*

Tous les ressortissants de nationalité française des départements d'Algérie jouissent, sans distinction d'origine de race, de langue, ni de religion, des droits attachés à la qualité de citoyen français et sont soumis aux mêmes obligations. Ils jouissent, notamment de toutes les libertés démocratiques de tous les droits politiques, économiques et sociaux attachés à la qualité de citoyen de l'Union française garantis par le préambule et l'article 81 de la Constitution de la République française. Toutes les fonctions publiques leur sont également accessibles. Dans les armées de terre, de mer ou de l'air, dans la magistrature et dans toutes les

87

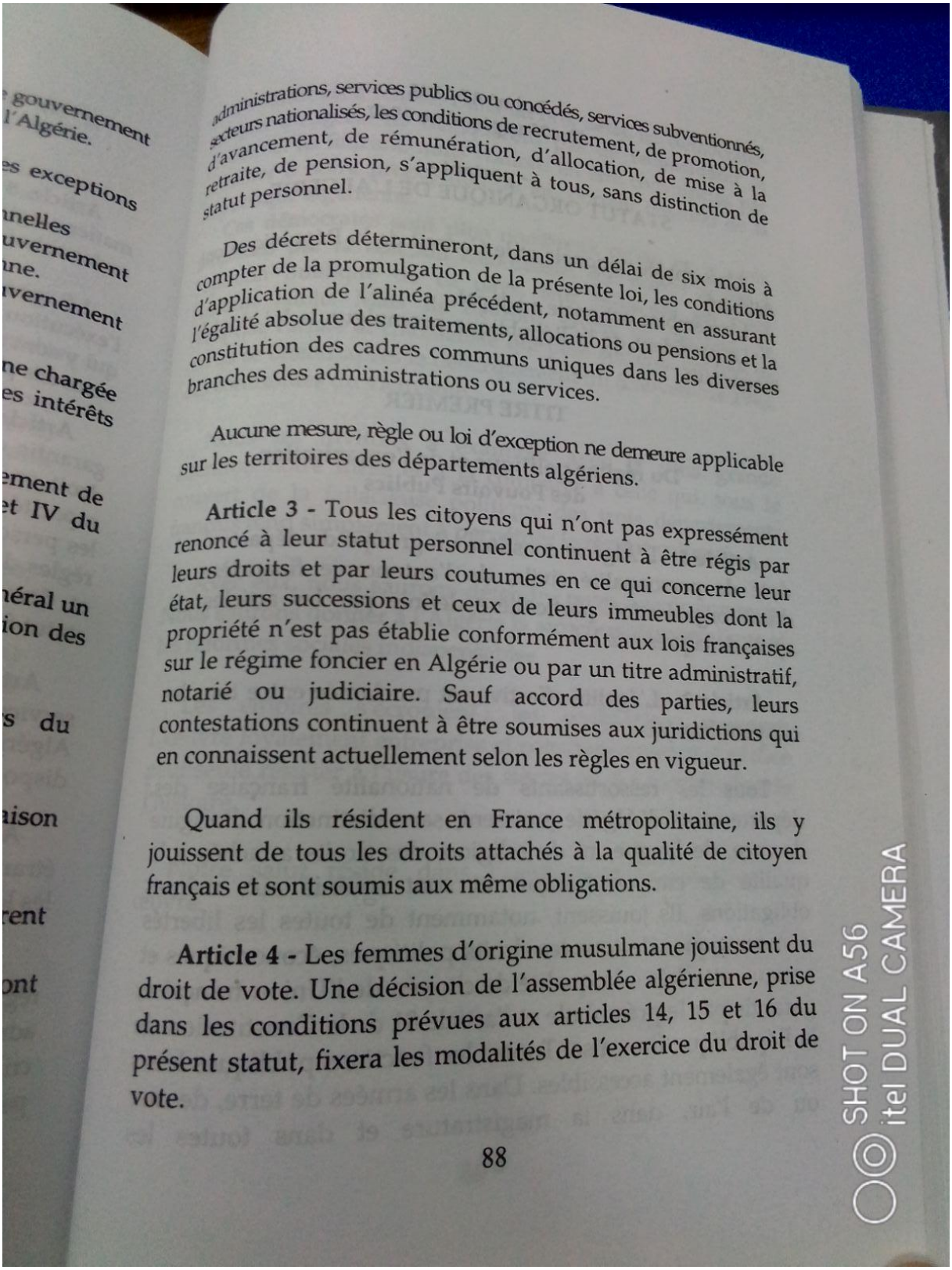

administrations, services publics ou concédés, services subventionnés, secteurs nationalisés, les conditions de recrutement, de promotion, d'avancement, de rémunération, d'allocation, de mise à la retraite, de pension, s'appliquent à tous, sans distinction de statut personnel.

Des décrets détermineront, dans un délai de six mois à compter de la promulgation de la présente loi, les conditions d'application de l'alinéa précédent, notamment en assurant l'égalité absolue des traitements, allocations ou pensions et la constitution des cadres communs uniques dans les diverses branches des administrations ou services.

Aucune mesure, règle ou loi d'exception ne demeure applicable sur les territoires des départements algériens.

Article 3 - Tous les citoyens qui n'ont pas expressément renoncé à leur statut personnel continuent à être régis par leurs droits et par leurs coutumes en ce qui concerne leur état, leurs successions et ceux de leurs immeubles dont la propriété n'est pas établie conformément aux lois françaises sur le régime foncier en Algérie ou par un titre administratif, notarié ou judiciaire. Sauf accord des parties, leurs contestations continuent à être soumises aux juridictions qui en connaissent actuellement selon les règles en vigueur.

Quand ils résident en France métropolitaine, ils y jouissent de tous les droits attachés à la qualité de citoyen français et sont soumis aux même obligations.

Article 4 - Les femmes d'origine musulmane jouissent du droit de vote. Une décision de l'assemblée algérienne, prise dans les conditions prévues aux articles 14, 15 et 16 du présent statut, fixera les modalités de l'exercice du droit de vote.

88

SHOT ON A56
itel DUAL CAMERA

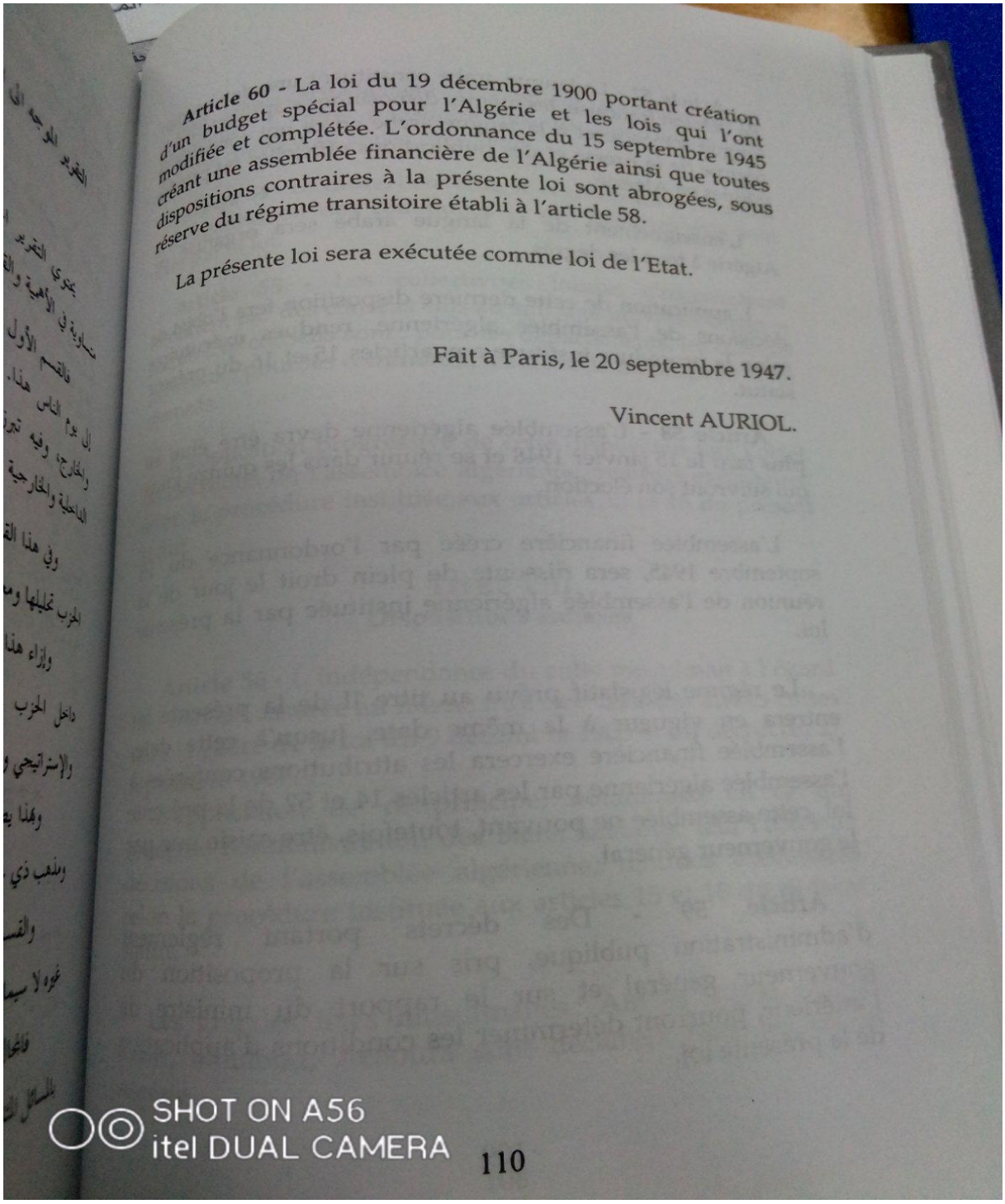

Article 60 - La loi du 19 décembre 1900 portant création d'un budget spécial pour l'Algérie et les lois qui l'ont modifiée et complétée. L'ordonnance du 15 septembre 1945 créant une assemblée financière de l'Algérie ainsi que toutes dispositions contraires à la présente loi sont abrogées, sous réserve du régime transitoire établi à l'article 58.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 20 septembre 1947.

Vincent AURIOL.

SHOT ON A56
itel DUAL CAMERA

110

زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية لدولة الجزائرية الحديثة، المجلد5، ص87-110

الملحق رقم03: الوالي العام ناجيلان مزور انتخابات أفريل 1948 في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة

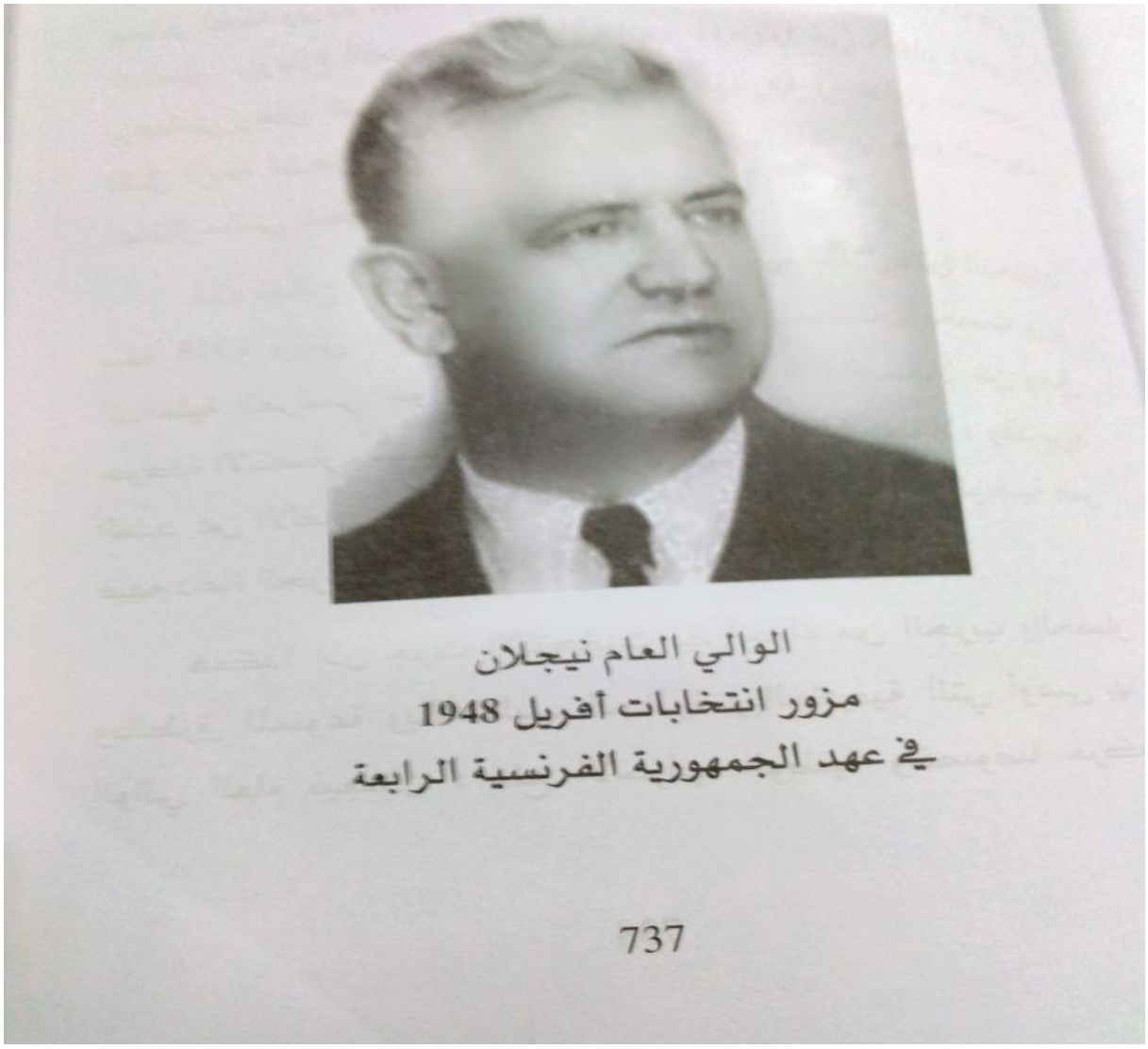

الوالي العام نيجلان
مزور انتخابات أفريل 1948
في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة

737

المرجع:

زوزو عبد الحميد:الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ص737

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً:الكتب

1. أجرون شال روبير ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد2، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.
2. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، د.ط، هومة، الجزائر، 2009.
3. إيف بونو، مجازر استعمارية الجمهورية الرابعة 1944- 1950 وكبح جماح المستعمرات الفرنسية تر: العيد دوان، د. ط ، باريس، د. س.ن.
4. بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، د. ط، دار المعرفة، الجزائر 2006.
5. بلوزاع براهمة ، نظرة على الجزائر بين 1947- 1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح، نموذجا)، ط1،كوكب العلوم ،الجزائر،2015.
6. بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمان ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1947- 1954، ج3،د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب ENAL، الجزائر، 1986.
7. بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936- 1945، ج2، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب ENAL، الجزائر د.س.ن.
8. بن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2،الشاطبة، الجزائر، 2012.
9. بوحوش عمار ، تاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

10. بوضياف محمد ، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط1، 2010 ،ط2، 2011، النعمان، الجزائر، د.س.ن.
11. بوعزيز يحي ، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية 1926- 1953، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1890.
12. بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، د.ط، الهدى، الجزائر، 2013.
13. بوعزيز يحي ،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830_1954 ،د.ط ،المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2007.
14. جوان غليسي، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، الطليعة، بيروت، 1961.
15. حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، د.ط، موفم للنشر ، د.ب.ن، 1994.
16. دون مؤلف، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دط، القصبة، الجزائر، د.س.ن.
17. رخيلة عمار ، 8ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، د.ط، المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن.
18. الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، د.ط، اتحاد الكتاب العرب، د.بلد، 1999.
19. زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، المجلد السابع، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. س. ن.
20. زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1،د.ط، هومة، الجزائر، 2012.

21. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، الغرب الإسلامي، الجزائر، 1996.

22. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930- 1945، ج3،ط4، الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

23. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930- 1945، ج4،ط1، الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.

24. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسي، تر: المنجي سليم، الطيب المهيدي..وأخرون، مر: فريدا السوداني، دط، دار تونسية، الجزائر، 1976.

25. شارل روبير جيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ت، عيسى عصفور، ط1،منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

26. ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954- 1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

27. طاعه سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947- 1956، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

28. عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دط، دار المعرفة، د.بلد، 2007.

29. العسلي بسام ، محمد العربي زبيري، الحزب الشيوعي الجزائري تاريخ وخيانات، دط، الطليعة العربية في تونس، بيروت، 1982.

30. العسلي بسام ، نهج الثورة الجزائرية، د.ط، النفوس، بيروت، دس.

31. العلوي محمد الطيب ، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، (1406هـ- 1985م).

32. عمورة عمار ، الموجز في تارريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2020.

33. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: فيصل الأحمر، دط، دار المسك، الجزائر، د.س.ن.
34. قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنة الجزائرية (1939- 1951)، تر: أمحمد بن البار، ج2،د.ط، دار الأم، الجزائر ، 2011.
35. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954، تر: محمد المعراجي،دط، منشورات ANEP، 2008.
36. قنان جمال ، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د. ب.ن ، 1994.
37. المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، دط، النهضة المصرية، القاهرة، د.س.ن.
38. مقلاتي عبد الله،المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1954،د.ط،ديوان المطبوعات الجامعية ،.د.ب.ن،2014.
39. مهساس أحمد ، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، د.ط، القصبة، الجزائر، 2002.
40. الميلي محمد ، شريط عبد الله ، الجزائر في مرآة التاريخ، دط، البعث، قسنطينة، 1965.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. آيت بلقاسم فاطمة زهرة ، الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الحركات الوطنيةالمغاربية الجزائر والمغرب نموذجا دراسة ميدانية 1939- 1956، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016- 2017.
2. بكار محمد ، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919- 1956، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلاني ليابس، سيدي بلعباس، قسم العلوم الإنسانية، 2013- 2014.

3. بلعجال أحمد ، الخطاب الإصلاحي عند الشيخ محمد السعيد الزاهري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ حضارات البحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006.

4. بن شعبان السبتي ، الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919- 1945، مذكرة ماجيستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر جامعة منتوري ، قسنطينة، 2009- 2010.

5. حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948- 1956، مذكرة دكتوراه في التاريخ، وهران1، أحمد بن بلة، 2014- 2015.

6. شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية، (1939- 1945) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014- 2015.

7. غول الطاهر ، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية 1919- 1954، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2013- 2014.

8. معزة عز الدين ، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2004- 2005.

9. نويجي سناء ، دور المثقفين الجزائريين في الثورة التحريرية 1954- 1962 (أحمد طالب الابراهيمي، محمد حربي)، نموذجا، مذكرة دكتوراه تاريخ معاصر، محمد خيضر، بسكرة، 2018- 2019.

ثالثاً: المقالات

1. أوعامري مصطفى، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920- 1954، مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد 29، 2016.

2. بلعباسي محمد ، شبوب محمد ، مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مجلة تنوير، العدد5، 2018.
3. بن عتو رضا ، عتوم هاجر ، النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1945- 1947 من خلال بعض الوثائق الأرشفية، مجلة تطوير، المجلد08، العدد02، 2021.
4. بن مرسلي أحمد ، ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1نوفمبر 1954- 31 ديسمبر 1955، د.ط، منشورات المركز الوطني للداسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
5. بوشنافي محمد ، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها من خلال جريدة المنار الجزائرية، عصور الجديدة، العدد 21، 22 ماي 2016.
6. حموم خالد ، الشيخ التبسي والحركة الوطنية الجزائرية، مجلة رؤي تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، المجلد1، العدد1، جوان 2020.
7. حميدي أبو بكر الصديق، مهد علي مساعد، مظاهرات الفكر الوحدوي في برنامج الحركة الإصلاحية (الجبهة ج للدفاع عن الحرية واحترامها /نموذجا، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد4، ديسمبر 2017، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
8. زنقوفي فوزية، واقع مظاهرات وجرائم 8 ماي 1945 8may 1945 démonstrations and crimes ، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد8، العدد01، 2020.
9. سعدوني بشير ، مجازر 8ماي 1945، الخلفيات والانعكاسات، الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد02، 2013.
10. صاحب منعم أسامة ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830- 1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد4،العدد3، د س .

11. عومري عبد الحميد ، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها 1951، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد21، العدد2، ديسمبر2020.
12. قداردة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد1، العدد30، 2008.
13. قواسمية عادل، ثينو نور الدين ، الإدارة الاستعمارية المحلية في برنامج الاتجاه الاستقلالي (1937- 1947)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد21، العدد2، 2020.
14. لباز الطيب، التطورات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية وردود الفعل الاستعمار 1945- 1954، مجلة دراسات تاريخية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2021.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفــحة
البسملة	--
شكر وعرفان	--
الإهداء	--
قائمة المختصرات	--
المقدمة	أ- د
الفصل الأول: أحداث الثامن ماي 1945م وتداعياتها	2-23
المبحث الأول: أسباب أحداث 8 ماي 1945م	02
المبحث الثاني: الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية بعد الأحداث	04
المبحث الثالث: الأوضاع السياسية بعد الأحداث : إعادة بناء الحركة الوطنية	12
الفصل الثاني: الجزائر في ظل القانون العضوي	24-41
المبحث الأول: التعريف بالقانون العضوي	24
المبحث الثاني: أسباب صدور القانون العضوي	25
المبحث الثالث: محتوى القانون العضوي	27
المبحث الرابع: تحليل المحتوى	36
الفصل الثالث: تأثير القانون العضوي على الحركة الوطنية	43-58
المبحث الأول: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	43
المبحث الثاني: حركة انتصار الحريات الديمقراطية	46
المبحث الثالث: الحزب الشيوعي الجزائري	50

المبحث الرابع: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية وإحترامها	52
الخاتمة	60
الملاحق	63
قائمة المصادر والمراجع	73
فهرس المحتويات	82
الملخص	84

الملخص

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع القانون العضوي للجزائر 20 سبتمبر 1947، الذي وضعته السلطات الفرنسية بعد مجازر 8 ماي 1945، وفق سياستها الإصلاحية الإغرائية، لإمتصاص غضب الشعب الجزائري، فمنحت بموجبه مجموعة من الإصلاحات للجزائريين مثل التمثيل النيابي، لكن أثر هذا القانون العضوي على الحركة الوطنية سلباً من خلال عمليات التزوير التي قام بها الحاكم العام إدموند مارسيل ناجيلان، وللوقوف في وجه هذه العمليات توحدت صفوف الأحزاب السياسية مشكلة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية وإحترامها، التي حكم عليها بالفشل لتأخذ الأوضاع بعد ذلك منحى جديداً وهو التحضير للعمل المسلح.

الكلمات المفتاحية: القانون العضوي، تزوير الانتخابات، الحاكم العام ناجيلان، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، القانون الخاص، الانتخابات التشريعية.

Abstract:

This study deals with the organic law of Algeria of 20September1947, which was established by the French authorities after the massacres of 8May1945, according to its enticing reform policy to absorb the anger of the people.

They created a set of reforms for Algerians, such as parliamentary representation, and this organic law negatively affected the national movement through fraud led by the general Governor Edmund Marcel Negelan So, and to face these operations, the ranks of the national movement united by forming the Algerian Front for the Defense and Respect for Freedom, which was doomed to failure, so

much so that the situation then took on a new twist, which is preparation for armed action.

key words : Organic Law, Election Fraud, General Governor

Nigellan, Algerian Front for the Defense and Respect of Freedom, Legislative Elections, Special Law.

Sommaire:

Cette étude traite du sujet de la loi organique de l'Algérie du 20 septembre 1947, qui Les autorités françaises l'ont placé après les massacres du 8 mai 1945, selon leur politique réformatrice alléchante.

Pour absorber la colère du peuple algérien, il a accordé un ensemble de réformes aux Algériens Comme la représentation parlementaire, mais l'impact de cette loi organique sur le mouvement national négativement à travers Les faux commis par le Gouverneur général Edmond Marcel Nagellan, et de s'y opposer Les opérations ont unifié les rangs des partis politiques, le problème du front algérien pour la défense et le respect de la liberté, condamné à ne pas prendre la situation après C'est une nouvelle direction, qui est la préparation pour une action armée.

Mots-clés : loi organique, fraude électorale, gouverneur général Najilan, Front algérien pour la défense et le respect de la liberté, du droit privé, des élections législatives